

677.33 مليون دينار قيمة رصيد أسهم خزانة 10 شركات

«بيتك» الأعلى قيمة بواقع 379.652 مليون دينار

البنك التجاري و«المشاريع» بين الأعلى في كمية الأسهم

على أي أرباح. مصادر استثمارية قالت أن إيجابيات ممارسة حق شراء أسهم الخزانة وفوائدها أكثر من سلبياتها، مؤكدة أنها يمكن أن تتفوق حتى على خدمة صانع السوق، لا سيما وأن هامش 10 % يعتبر مساحة كبيرة للتحرك، علماً أن أكبر صانع سوق لأي سهم لا يتعامل حتى بنسبة 1 % من أسهم الشركة، وهو ما يفسر ضعف بصمة صانع السوق على العديد من الأسهم.

تجدر الإشارة إلى أنه في السوق شركات ممنوعة من شراء أسهم الخزانة لعدم امتلاكها لموافقة رسمية على تلك الخطوة نتيجة رفض الجهات المعنية ذلك، حيث يتوجب أن تكون الشركة في وضع مالي جيد ومستقر، ولديها مصادر واضحة لتمويل قرارها بالشراء، وكذلك يجب أن تكون متوافقة مع كافة النسب الرقابية المالية المطلوبة مثل كفاية رأس المال وعدم وجود خسائر متراكمة بنسب مؤثرة أو تآكل لرأس المال، ما يفسر بعض الأحيان عدم تمكن بعض الشركات من القيام بشراء أسهمها برغم أنها تمثل فرصة على المدى البعيد. وفيما يلي قائمة من الشركات القيادية والممتازة من بين الأعلى امتلاكاً لرصيد أسهم الخزانة.

مستوى الضمانات من الأسهم لدى البنوك، وبالتالي تتجنب طلب المزيد من الضمانات من جانب البنك بمقدار الانكشاف. تتحول أسهم الخزانة إلى عبء في بعض الحالات التي تكون فيها رؤوس الأموال ضخمة وكبيرة، حيث يتطلب ذلك من الجهة تجميد كتلة نقدية كبيرة، ومعروف أن أسهم الخزانة يتم تحييدها من الحصول

كتب بدر العلي:

شهدت الأيام القليلة الماضية هجمة تجديد حق شراء أسهم الخزانة، وهي موافقة دورية تحصل عليها الشركات لزوم التدخل لضبط مستوى سعر السهم عبر ممارسة الحق في الشراء والبيع، والهدف بالدرجة الأولى هو تحقيق سعر عادل للسهم، ويمثل في بعض الأحيان فرصة استثمارية للشركة، ويمكنها مستقبلاً بيع ما قامت بشرائه وتحقيق هامش ربح.

رسائل عديدة يمكن أن توصلها الشركة من خلال ممارسة حقها في شراء أسهم الخزانة، أقلها الثقة التي تبعث بها لجموع المساهمين والمستثمرين. خيار أسهم الخزانة من الخيارات التي تتعدد استخداماتها، حيث يمكن للشركة استخدامها في توزيع أرباح للمساهمين، ويمكن استخدامها في خفض رأس المال عبر شطبها وإعادة بيعها «بلوك» جاهز لأحد المستثمرين الاستراتيجيين، وغالباً ما تسعى الشركات التي لديها حاجة لزيادة رأس المال على تصفير أسهم الخزانة.

بالرغم من أن «الكاش» وقت الأزمات يصبح «عزيز»، إلا أنه في المقابل عملية شراء أسهم الخزانة تمثل عامل مهم كعمارة، حيث يمكن للشركات ضبط

قائمة 10 شركات الأعلى امتلاكاً لأسهم الخزانة

م	الشركة	كمية أسهم الخزانة مليون سهم	النسبة %	القيمة مليون دينار
1	بيتك	533.220.497	2.88 %	379.652.993
2	المشاريع	495.516.794	9.8 %	45.042.476
3	التجاري	198.171.829	9.9 %	157.150.260
4	الدولي	132.179.463	7.3 %	27.361.148
5	الإحتياز	72.754.478	6.4 %	3.252.125
6	أجيليتي	123.786.106	4.62 %	29.708.665
7	السينما	8.460.323	8.3 %	10.321.594
8	وطنية عقارية	77.344.276	3.7 %	6.017.384
9	الصالحية	19.901.274	3.3 %	8.358.535
10	التمدين العقارية	30.435.250	7.046 %	10.469.726
	الإجمالي	-	-	677.334.906

قائمة شركات رصيدها صفر

م	اسم الشركة	كمية أسهم الخزانة
1	الوطني	صفر
2	زين	صفر
3	الصناعات	صفر
4	فيفا	صفر
5	بنك وربة	صفر

شركات تعتمد وقف أسهمها... ما الحل معها؟

متى تتحلى الشركات بالمسؤولية والشفافية وتعلن مساهميتها بعدم تقديم البيانات المالية؟

تقديم البيانات المالية له أسباب، فمن غير المنطقي أن تكون شركة منتظمة منذ 30 سنة وفجأة تتعثر في إنجاز ميزانية، إلا إذا كان هناك سبب، فلماذا يتم إخفاؤه عن المساهمين؟ ... ومتى ستصل الشركات إلى درجة النضج والمسؤولية بأن تفسح عن أنهارن تتمكن من إنجاز البيانات في المواعيد المحددة، لتمنح صغار المساهمين الحق في البقاء أو التخارج، بدلاً من كبح أسهمهم وغل أيديهم فجأة عن التصرف فيها.

الأقليات وليس كبار الملاك الذين يقودون تكتيك وقف السهم.

هل من حلول لهذه الظاهرة؟ وهل من شفافية من جانب الشركات في مخاطبة المساهمين عن الأسباب الحقيقية؟ عدم

لا يمكن الموافقة على وقف السهم لفترات طويلة إلا في حالات الامتناع عن تلبية المتطلبات الرقابية والاستحقاقات. بعض الشركات تعتمد استخدام واستغلال ذلك الحق في وقف السهم، والمتضررون هم

كتب خالد السهل:

لاحظ مستثمرون ومراقبون تعمد بعض الشركات وقف أسهمها عن التداول، وذلك بتعمد الامتناع عن تقديم البيانات المالية في المواعيد القانونية المحددة. الشركة لديها حصانة في طلب وقف السهم عن التداول لوقت محدد ومسبب، بأن يتم الإعلان عن صفقة أو دمج أو خبر جوهري مؤثر ويتم الطلب من الجهات المعنية وقف السهم مع ذكر السبب، لكن

بنك الخليج «شركة زميلة لـ «بنك وربة»

اسم الشركة	النسبة %	نوع العلاقة
بنك الخليج	32.75%	مجموعة بنك وربة (شركة زميلة)

آخر تحديث على 15 أبريل 2025

كشفت أرقام الذمم التجارية المدينة في أحد أكبر شركات الخدمات أن قيمة مديونيات عملاء الشركة بنهاية العام الماضي بلغت 505.28 مليون دينار كويتي، حيث نمت تلك المديونيات بنسبة 10.6 %، حيث كانت في العام الماضي تبلغ 456.785 مليون دينار.

505.281 مليون دينار ديون عملاء لشركة خدمات

بورصة الكويت... في انتظار مبادرة لجولة جديدة



1
تذبذب حالة السيولة
طبيعي في ظل حالة
الترقب

2
أرباح بداية العام القوية
دفعت كثيرين لتجنب
المخاطر والمحافظه عليها

3
أسواق الخليج
بعيدة عن الصراعات
الاقتصادية

4
الصناديق السيادية تستثمر
بقوة وتقتنص فرص عالمية
بأسعار منخفضة

5 مكاسب ضعيفة للسوق بقيمة 26.7 مليون دينار

إكتب على العبد الله:

67.6 مليون دينار تراجعاً من 67.6 مليون دينار كويتي. وأغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات جلسة منتصف الأسبوع مرتفعة؛ تزامناً مع صعود 7 قطاعات. وارتفع مؤشر السوق الأول والعام بـ 0.01 % و 0.06 % على التوالي، وزاد «الرئيسي» بـ 0.28 %، كما صعد المؤشر الرئيسي 50 بنسبة 0.90 %، عن مستوى جلسة الاثنين الماضي. بلغت قيمة التداول 58.1 مليون دينار، وزعت على 203.38 مليون سهم، بتنفيذ 15.26 ألف صفقة. ودعم الجلسة ارتفاع 7 قطاعات على رأسها منافع بنحو 2.04 %، فيما تراجعت 6 قطاعات في مقدمتها المواد الأساسية بـ 1.38 %.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 62 سهماً على رأسها «ديجتس» بواقع 10.81 %، بينما تراجع 52 سهماً في مقدمتها «فنادق» بنحو 21.43 %، فيما استقر سعر 12 سهماً.

وجاء سهم بنك وربة في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 21.35 مليون سهم، بينما تصدر السيولة «بيتك» بقيمة 7.62 مليون دينار.

من الفرص العالمية في شركات وقطاعات تشغيلية، وهي خطوات تعكس في طياتها ثقة واطمئنان بأن التقلبات تتيح فرص أكثر منها عامل طرد. في المقابل رصدت كبرى الشركات الصناعية العالمية مئات المليارات لضخها في عمليات التطوير والتحديث والبنية التحتية للكفاء الاصطناعي والرقمنة، وهو سلوك مطلوب، حيث أن التوسع وبناء الاستثمارات واقتناص الفرص هي خطوات تحمي الكيانات من الهزات والتأثر من أقل رياح للأزمات.

حالة التباطؤ في السوق طبيعية، حيث تنشط السيولة يوم وتبائط في اليوم الثاني، فبحسب مصادر مراقبة هناك شريحة غير قليلة تعمل بنحو 50 % من طاقتها، وأخرى هدأت من حدة المضاربات وتترقب الأجواء المناسبة، فضلاً عن أن شركات كانت تتيح مارجن لقاعدة كبيرة من العملاء وخرجت من موجة النشاط الماضية بمكاسب ومخاطر أقل، بينما تحفظت شركات عديدة حالياً في ظل تباطؤ الأداء على فتح خطوط المارجن والهامش إلا في حدود ضيقة جداً.

حركة السوق بالمجمل إيجابية، حيث حقق أمس مكاسب بلغت 26.7 مليون دينار وارتفعت القيمة السوقية إلى 47.141 مليون دينار كويتي.

وتراجعت قيمة التداولات أمس 13.2 % حيث بلغت 58.7

برغم حالة الاستقرار التي تخيم على الأسواق العالمية والأسبوعية والمكاسب التي تحققها، تتباين وتيرة الأداء في الأسواق الخليجية، ومن بينها السوق الكويتي الذي يبحث عن مبادرة أو عوامل دعم جديدة تقود موجة من الأداء الجيد.

مكاسب بداية العام القياسية، والتي كانت بين 12 % إلى 15 % على أقل تقدير، دفعت شريحة غير قليلة للانتظار في المنطقة الرمادية حتى تستقر العاصفة نهائياً، وتتضح العلاقات التجارية العالمية في المرحلة المقبلة، خصوصاً وأن ما حدث سيتبعه تغيرات في العلاقات التجارية والاقتصادية، وستكون هناك عملية إعادة تقييم وبناء للعلاقات والشراكات.

لكن الثابت أن دول الخليج بما تملكه من ثقل مالي وتجاري تحظى بمكانة مهمة بالنسبة للدول الكبرى، وتعتبر حليف مهم للكتل الاقتصادية العالمية المؤثرة، فلذلك هي بعيدة عن المناوشات، خصوصاً وأنها دول مستثمرة مسالمة وليس لديها أدوار تتعلق بملف الحروب التجارية والصراعات بين القوى الاقتصادية.

وفقاً لمصادر استثمارية، تقوم أذرع وشركات تابعة للصناديق السيادية في المنطقة حالياً باقتناص العديد

إفصاحات البورصة

تابعة لـ «عربي القابضة» تمدد عقد تسهيلات بـ 8.28 مليون دينار

أعلنت شركة مجموعة عربي القابضة قيام شركة تابعة بتمديد عقد تسهيلات مع بنك محلي بقيمة 8.28 مليون دينار كويتي، وأوضحت عربي أن التمديد حتى تاريخ 30 يونيو 2025.

وقالت «عربي القابضة» إنه لا يوجد أثر مالي لذلك على الشركة.

«جي إف إتش» توقف مفاوضات الاستحواذ على محافظة «الإثمار القابضة»

أعلنت مجموعة جي إف إتش المالية، وشركة الإثمار القابضة عن اتفاقهما بعدم مواصلة مساعيها لإتمام صفقة الاستحواذ على محافظة الإثمار التمويلية والاستثمارية؛ وذلك لعدم استيفاء متطلبات إتمام الصفقة؛ بحسب إفصاح لسوق أبوظبي للأوراق المالية.

يشار إلى أن مجموعة جي إف إتش المالية أجرت في مارس 2024، محادثات للاستحواذ على محافظ إثمار للتمويل والاستثمار.

وكانت الصفقة المقترحة تنص على تأسيس شركتين جديدتين من «الإثمار القابضة»، و«بنك الإثمار»، و«شركة أي بي كابيتال»، بحيث يتم نقل الأصول العقارية إلى «شركة المشروع العقاري المشترك»، بينما تُنقل حصة «بنك الإثمار» البالغة 66.7% في «بنك فيصل» إلى «شركة مشروع بنك فيصل المشترك».

وبموجب الاتفاق، كانت مجموعة «جي إف إتش» ستحصل على 71.51% من «شركة المشروع العقاري المشترك»، و75% من «شركة مشروع بنك فيصل»، بالإضافة إلى عائد سنوي بنسبة 12% على أساس تراكمي ولمدة خمس سنوات مقابل حصتها في الشركتين، إلا أن عدم استيفاء شروط الصفقة أدى إلى توقف العملية قبل الوصول إلى مرحلة التنفيذ.

«أسس»: تحصيل 761.9 ألف دينار ديون على شركة زميلة

قامت شركة مجموعة أسس القابضة بتحصيل قيمة مستحقات مدينة على شركة زميلة بمبلغ 761.95 ألف دينار.

وأوضحت «أسس» أن تلك المستحقات هي جزء من مستحقات متقدمة سبق وأن قامت بأخذ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها على كامل قيمتها، وبناءً على ذلك سوف يتم رد مخصص بواقع القيمة التي تم تحصيلها.

وذكرت أن الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية سوف ينعكس على البيانات المالية المرحلية المجمعة للشركة خلال الربع الثاني الحالي، من خلال انخفاض بند مطلوب من طرف ذي صلة وانخفاض ما يقابله في بند مخصص ديون مشكوك في تحصيلها ضمن الموجودات المتداولة بنفس قيمة التحصيل.

يأتي ذلك إلى جانب ارتفاع بند النقد والنقد المعادل ضمن الأصول المتداولة بنفس القيمة، وتقيد إيرادات من رد مخصص ديون مشكوك في تحصيلها بذات المبلغ أيضاً.

الحميضي نائبا للرئيس ورئيسا تنفيذيا للتسهيلات

نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس تنفيذي.
كما تمت إعادة تعيين خالد عبدالله العلي أمين سر المجلس واللجان.

للمجلس.
وقد تم انتخاب علي إبراهيم معرفي لمنصب رئيس مجلس الإدارة، وعبدالله سعود الحميضي لمنصب

اجتمع مجلس إدارة شركة التسهيلات التجارية بعد انتخابه من قبل الجمعية العامة العادية؛ لانتخاب رئيس ونائب رئيس



25% نمو أرباح البترولية» للربع الأول

بعد مراجعتها من قبل مدقق الحسابات خلال الثلاثة أسابيع القادمة. وسجلت الشركة أرباحاً في العام الماضي بقيمة 9.01 مليون دينار، بنمو 15.29% عن مستواها في العام المنتهي بـ 31 ديسمبر عام 2023 البالغ 7.82 مليون دينار.

يعادل 11.39 فلس للسهم الواحد، مقارنة بصافي ربح 1.65 مليون دينار خلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2024؛ أي ما يعادل 9.10 فلس للسهم الواحد. وأوضحت أنها ستقوم بالإعلان عن النتائج النهائية للربع الأول لعام 2025

أعلنت شركة المجموعة البترولية المستقلة انتهاء الإدارة المالية للشركة من إعداد النتائج الأولية لأداء الربع الأول المنتهي في 31 مارس 2025. وقالت «بترولية» إنه من المتوقع أن يصل صافي الربح إلى 2.06 مليون دينار كويتي تقريباً؛ أي ما

«أجيليتي» تتجه لخفض رأس المال

3.1 مليار دولار بناءً على بيانات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024. وذكرت أنه سيتم تمويل ذلك الاستحواذ من خلال الخطوط الائتمانية الحالية الخارجية الخاصة بشركات تابعة لشركة أجيليتي جلوبال. وفي بيان منفصل، أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية انعقاد مجلس الإدارة يوم 17 أبريل للنظر في طلبات الترشيح المقدمة لعضوية مجلس الإدارة، ومناقشة مقترح تخفيض رأس المال.

الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت قيمة الصفقة 305 ملايين دولار أمريكي، بالإضافة إلى 10 ملايين دولار سيتم دفعها في 2026 شرط تحقيق مؤشرات أداء متفق عليها. وأوضحت «أجيليتي» أنه عند إتمام عملية الاستحواذ المتوقع نهاية الربع الثاني من 2025 والشروط بموافقة بعض الجهات الرقابية سيتم دمج بيانات الشركة محل الاستحواذ المالية مع بيانات «مينيز»، ومن المتوقع أن تزيد إيرادات الأخيرة بنحو 20% إلى أكثر من

أعلنت شركة أجيليتي للمخازن العمومية توقيع شركة تابعة بصورة غير مباشرة على اتفاقية لتملك 100% من شركة أمريكية، ودعوة مجلس الإدارة لمناقشة خفض رأس المال. فقد وقعت شركة مينيز للطيران إحدى شركات «أجيليتي» التابعة بصورة غير مباشرة والمملوكة بالكامل لشركة أجيليتي جلوبال بي إل سي اتفاقية لتملك 100% من الشركة الأمريكية «G2 Se-cure Staff» مزود خدمات الطيران المفضل لشركات الطيران الكبرى في

إفصاحات البورصة

19% نمو في أرباح «يونيكاب» الربع الثاني

ارتفعت أرباح شركة يونيكاب للاستثمار والتمويل خلال الربع الثاني المنتهي في ختام فبراير 2025 بنحو 19% سنوياً؛ بدعم عاملين. بلغت أرباح الشركة، في الثلاثة أشهر المنتهية بختام فبراير الماضي نحو 544.31 ألف دينار، مقابل 458.86 ألف دينار ربح الربع الثاني المناظر من عام 2024.

وحققت «يونيكاب» خلال الستة أشهر المنتهية بختام الشهر المذكور ربحاً بـ 659.62 ألف دينار، بارتفاع 17% عن مستواها في

الفترة ذاتها من العام السابق البالغ 564.53 ألف دينار. وعزت الشركة ارتفاع الأرباح إلى زيادة الإيرادات من الخدمات التعليمية، وارتفاع إيرادات من موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

وكانت أرباح «يونيكاب» قد ارتفعت خلال الربع الأول المنتهي بـ 30 نوفمبر 2024 بنحو 9% سنوياً، عند 115.31 ألف دينار، مقابل 105.67 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من عام 2023.

عمومية «جي تي سي» تقر توزيع 3.9 مليون دينار للمساهمين

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة جي تي سي لوجستك للنقل والمناولة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 26% من القيمة الاسمية للسهم بما يعادل 26 فلس للسهم الواحد وبمبلغ إجمالي 3.9 مليون دينار كويتي.

تستحق تلك التوزيعات للسادة المساهمين المقيدون في سجلات الشركة كما في تاريخ الاستحقاق المحدد له 13 يوم عمل بعد تاريخ موافقة الجمعية العامة والجهات المختصة ويتم توزيعها بعد ذلك بأربعة أيام عمل من تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة

بتعديل الجدول الزمني إذا لزم الأمر. ووافقت على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع أرباح مرحلية نصف أو ربع سنوية عن السنة المالية 2025 وبذات المعايير المتبعة في توزيع الأرباح السنوية وتحديد مقدارها ونسبتها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على كافة الموافقات التي تلزم من الجهات المعنية. وحققت «جي تي سي» في عام 2024 ربحاً بقيمة 6.64 مليون دينار، بزيادة 3.8% عن مستواه البالغ 6.40 مليون دينار في عام 2023.

«الهيئة» توافق لـ «سنام» على زيادة رأس المال

أعلنت شركة سنام العقارية حصولها على موافقة هيئة أسواق المال لزيادة رأس مال الشركة من 10.5 مليون دينار إلى 22.05 مليون دينار. وأوضحت «سنام» أنه سيتم زيادة رأس المال من 10.5 مليون دينار إلى 11.03 مليون دينار وذلك عن طريق إصدار أسهم منحة مجانية توزع على المساهمين بنسبة 5% من رأس المال.

وتابعت أنه سيتم زيادة رأس المال من 11.03 مليون دينار إلى 22.05 مليون دينار بزيادة نقدية قدرها 11.03 مليون دينار، وذلك بإصدار 110.25 مليون سهم جديد تطرح بالقيمة الإسمية 100 فلس للسهم

الواحد وبدون علاوة إصدار. وقالت «سنام» إن حق الاكتتاب في أسهم الزيادة لمساهمي الشركة كل حسب نسبته في رأس المال، مشيرة إلى أنه سيتم الإفصاح لاحقاً عن الأثر المالي عند الانتهاء من الإجراءات اللازمة لدى الجهات المختصة.

وكانت «سنام» قد حققت في عام 2024 ربحاً بقيمة 1.03 مليون دينار، مقارنة بـ 720.16 ألف دينار ربح عام 2023، بزيادة سنوية 42.68%.

عمومية «منتزهات» تصادق على التوزيعات السنوية

للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزيادة، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 243.81 ألف دينار كويتي، وتخصيص مبلغ 6 آلاف دينار من ضمن المسؤولية الاجتماعية.

صادقت على توزيع إجمالي مبلغ 25 ألف دينار كويتي كمكافأة الأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024، والتعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية للعام 2024، والتفويض بالتعاملات مع الأطراف ذات صلة التي سوف تتم حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة للسنة المالية 2025.

ووافقت العمومية على السماح لأعضاء مجلس الإدارة أن يجمعوا بين عضويتهم في مجلس إدارة الشركة الكويتية للمنتزهات وعضوية أياً من شركاتها التابعة أو الزميلة أو العاملة في نفس النشاط الذي تزاوله الشركة أو أياً من فروعها.

صادقت الجمعية العامة العادية للشركة الكويتية للمنتزهات على توزيع أرباح نقدية بواقع 3% من القيمة الاسمية للسهم أي بواقع 3 فلوس لكل سهم بعد طرح أسهم الخزينة المملوكة للشركة.

أقرت العمومية توزيع أسهم منحة من أسهم الخزينة بنسبة 3% أي بواقع 3 أسهم خزينة لكل 100 سهم وذلك على المساهمين المسجلين في سجلات الشركة، في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 1 مايو 2025.

ويتم بدء توزيع الأرباح على المستحقين لها بتاريخ 6 مايو 2025 مع تفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم والتصرف بكسور الأسهم.

ووافقت على استقطاع احتياطي إجباري بنسبة 10% من الأرباح الصافية للسنة المالية 2024 قبل استقطاع حصة مؤسسة الكويت

عمومية «العيد» في 12 مايو لمناقشة توزيع 13% نقداً و3% منحة

حددت شركة العيد للأغذية موعد انعقاد الجمعية العامة العادية وغير العادية في 12 مايو 2025؛ لمناقشة مقترح توزيع الأرباح، وزيادة رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي.

ومن المقرر توزيع أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 13% من القيمة الاسمية للسهم الواحد، بواقع 13 فلساً لكل سهم، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 3% من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 30.33 مليون دينار إلى 31.24 مليون دينار.

وتوزع الأسهم المجانية بواقع سهم عن كل 100 سهم؛ وذلك بإصدار 9.09 مليون سهم جديد على النحو الذي يصدر به قرار الجمعية العامة غير العادية للمساهمين؛ وذلك عن السنة المالية 2024؛ وذلك للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق.

وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد يوم الاستحقاق، وتعديل تأكيد الجدول

الزمني في حالة تأخر إجراءات الشهر قبل تاريخ الاستحقاق بـ 8 أيام عمل، وانتخاب مجلس إدارة لثلاثة سنوات قادمة (2025-2026).

وتبحث العمومية غير العادية الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع من مبلغ 30.33 مليون دينار إلى 31.24 مليون دينار والزيادة عن طريق توزيع أسهم منحة بمبلغ 909.95 ألف دينار بنسبة 3% للمساهمين المقيدون في سجلات الشركة كما في نهاية يوم الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم إن وجدت.

وتناقش تعديل المادة رقم (5) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي؛ ليحدد رأس مال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع بمبلغ 31.24 مليون دينار كويتي موزع على 312.42 مليون سهم، وقيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

طعن بالاستئناف

ضد «الأولى»

أصدرت شركة الأولى للاستثمار إفصاحاً مُكَملاً أمس بخصوص افتتاح إجراءات إعادة الهيكلة. فقد قام أحد الخصوم بالطعن بالاستئناف على قرار قاضي الإفلاس بافتتاح إجراءات إعادة الهيكلة ووقف المطالبات.

ونوهت «الأولى» بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي في الوقت الحالي تبعاً لتلك المعلومة الجوهرية. يُذكر أن الشركة أعلنت في فبراير الماضي، صدور قرار المستشار قاضي الإفلاس بافتتاح إجراءات إعادة الهيكلة في الطلب المقدم من الشركة، مع وقف المطالبات اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدور هذا القرار. وكانت «الأولى» قد حققت في عام 2024 ربحاً بقيمة 2.33 مليون دينار، بقفزة 994.42% عن مستواها في العام السابق له البالغ 212.74 ألف دينار.

«أركان» تعلن إتمام

الاندماج مع «الأولى

للاستثمار العقاري»

ر.ك.ن.
ARKAN

شركة أركان الكويت العقارية (ش.م.ك.ع.)
Arkan Al-Kuwait Real Estate Co. (K.S.C.P)

أعلنت شركة أركان الكويت العقارية إتمام عملية تبادل أسهم زيادة رأس مال شركة أركان مع مساهمي الشركة الأولى للاستثمار العقاري؛ ومن ثم الانتهاء من تنفيذ الاندماج عن طريق الضم بين الشركتين.

ستكون «أركان» هي الشركة الدامجة، و«الأولى» هي الشركة المندمجة؛ وذلك عملاً بأحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما، والقانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

وقالت إن الأثر المالي لذلك يتمثل في زيادة حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة بقيمة 11.45 مليون دينار متضمنة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 6.03 مليون دينار، وارتفاع عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة من 251.15 مليون سهم إلى 311.4 مليون سهم، وسينعكس ذلك على البيانات المالية للربع الثاني من عام 2025.

يُشار إلى أن «أركان» حصلت في 3 أبريل 2025، على موافقة هيئة أسواق المال لتنفيذ عملية الاندماج عن طريق الضم مع شركة الأولى للاستثمار العقاري.

وكانت الجمعية العامة غير العادية لـ«أركان الكويت» قد أقرت في يناير الماضي مشروع عقد الاندماج بطريق الضم بين الشركة، والشركة الأولى للاستثمار العقاري، كما تمت المصادقة على ملحقات مشروع عقد الاندماج بما فيها تقرير مقيم الأصول وتقرير مستشار الاستثمار المستقلين ومعدل تبادل الأسهم.

بورصات خليجية

كيف تؤثر التهدئة التجارية في تحركات أسواق الأسهم الخليجية؟

ونبهه إلى أن استمرار النزاع التجاري لفترة طويلة دون التوصل إلى اتفاقيات عادلة قد يهدد النمو الاقتصادي العالمي، وربما يدفع بعض الدول إلى الدخول في حالة ركود اقتصادي؛ مما سيؤدي إلى تراجع الطلب على النفط؛ وبالتالي فرض ضغوط مالية على موازنات الدول المصدرة للنفط وخطط إنفاقها. وتابع قائلاً: «لقد شهدنا بالفعل تأثر الأسواق سلباً بعد فرض الرسوم الجمركية في الثاني من أبريل، حيث تراجع مؤشر مورغان ستانلي الخليجي بنسبة تقارب 9 % من مستوياته العليا لهذا العام، مقارنة بتراجع بنسبة 16.3 % لمؤشر مورغان ستانلي العالمي»

وختم دياب بالقول إنه، ورغم التعافي الذي حدث بعد تعليق الرسوم؛ لا يزال المؤشر العالمي منخفضاً بنسبة تقارب 11 % من أعلى مستوياته، بينما لا يزال المؤشر الخليجي متراجعا بنسبة تقارب 6 %؛ ما يعكس التأثير الأقل لهذه الرسوم على أسواق المنطقة؛ وذلك بفضل الأساسيات القوية التي تتمتع بها.

وأشار دياب، في تصريحات خاصة إلى أن هذه التهدئة تسهم في تخفيف المخاوف الحالية بشأن اندلاع حرب تجارية شاملة، مؤكداً في الوقت ذاته أن الأسواق ستظل في حالة ترقب لأي مستجدات على المدى القصير، خاصة في حال عدم إحراز تقدم في المفاوضات خلال فترة الـ90 يوماً؛ مما قد يؤثر على الاقتصاد وأسواق المنطقة.

وأضاف أن الفترة الحالية قد تشهد استقراراً نسبياً في الأسواق العربية والخليجية في ظل هذه الهدنة، إلى حين اتضاح مدى جدية المفاوضات بين أكبر اقتصادين في العالم، الولايات المتحدة والصين.

كما توقع دياب أنه على المدى المتوسط، سيتم تقييم نتائج المفاوضات التجارية وتأثير الرسوم على الصين وسلاسل التوريد العالمية، بالإضافة إلى السياسات التي ستتبعها الحكومات العربية لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية؛ بما في ذلك خطط التحفيز وتنويع الاستثمارات.

شهدت أسواق المال الخليجية والعربية تحركات متباينة في مستهل تعاملات اليوم الثلاثاء، حيث أظهرت بعض الأسواق تحسناً طفيفاً، في حين سجلت أخرى انخفاضاً طفيفاً. تعكس هذه التحركات تفاعلات الأسواق مع المستجدات الاقتصادية؛ بما في ذلك إعلان الرئيس الأمريكي ترامب عن تعليق الرسوم الجمركية لمدة 90 يوماً؛ وهو ما كان له تأثير ملحوظ في الأداء العام للأسواق.

ورغم التحديات المستمرة التي تواجهها بعض البورصات نتيجة المخاوف التجارية، فإن التحركات الأخيرة تشير إلى حالة من الترقب في الأسواق لتطورات المفاوضات بين الولايات المتحدة والصين.

وفي هذا الشأن، أوضح رائد دياب، نائب الرئيس الأول لإدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست، أن الأسواق العربية والخليجية شهدت انتعاشاً عقب إعلان الرئيس ترامب تعليق الرسوم الجمركية لمدة 90 يوماً، باستثناء الصين.

أسهم القطاع المالي ترتفع بمؤشر مسقط عند الإغلاق

ارتفع المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» بنهاية تعاملات الثلاثاء، بنسبة 0.04 %، عند مستوى 4,278.02 نقطة، رابحاً 1.81 نقطة عن مستوياته بنهاية جلسة الاثنين.

وساهم قطاع المالي في الأداء الإيجابي لمؤشر مسقط، وانفرد القطاع بارتفاع نسبته 0.04 %؛ مع صدور سهم الأنوار للاستثمارات للرابحين بنسبة 9.72 %، وارتفع الشرقية للاستثمار القابضة بنسبة 5.88 %.

وعلى الجانب الآخر، تراجعت مؤشرات القطاعين الخدمات والصناعة؛ ليهبط الأول 0.65 %؛ مع تقدم سهم النهضة للخدمات على المتراجعين بنسبة 6.54 %.

ارتفع سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الثلاثاء باللون الأخضر، ليواصل مكاسبه، بدعم قطاعي الاتصالات والبنوك، وسط تراجع هامشي للسيولة.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 0.17 % بمكاسب 19.46 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,616.81 نقطة.

وتراجعت قيم التداول بشكل هامشي إلى 6.35 مليار ريال مقابل 6.46 مليار ريال بالجلسة السابقة، وهبطت الكميات إلى 340.6 مليون سهم، مقابل نحو 400 مليون سهم بنهاية جلسة أمس الاثنين.

وجاء إغلاق 14 قطاعاً باللون الأخضر، بقيادة قطاع البنوك الذي صعد 0.23 %، وسجل قطاع الاتصالات ارتفاعاً نسبته 2.46 %.

وأغلقت بقية القطاعات على تراجع، وهبط قطاع الطاقة 0.58 %، وأغلق قطاع المواد

مؤشر «تاسي» ينهي تعاملاته مرتفعاً 0.17% وسط تباين قطاعاته الرئيسية

الأساسية متراجعا 0.16 %.

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 105 أسهم تصدرها سهم «الموارد»، بارتفاع نسبته 9.97 %، وجاء إغلاق 136 سهماً باللون الأحمر، بصدارة سهم «الكابلات السعودية» الذي هبط 3.58 %.

وسجل سهم «الراجحي» أعلى قيمة تداول بـ 387.4 مليون ريال، وكانت أعلى الكميات لسهم «أمريكانا» بكمية تداول بلغت 79.92 مليون سهم.

وفيما يخص أداء السوق الموازي، أغلق مؤشر (نمو حد أعلى) بارتفاع هامشي بلغت نسبته 0.08 %، بما يعادل 23.68 نقطة، صعدت به إلى مستوى 29,141.3 نقطة.

وتصدر سهم «طوارقيات» المكاسب بعد صعوده 12.2 %، وسجل سهم «الرازي» أعلى الخسائر بنسبة تراجع بلغت 9.11 %.

أنهت بورصة البحرين تعاملات اليوم الثلاثاء بنسبة 5.17 %، وتراجع أريبدو بنسبة 0.48 %، كما انخفض مؤشر قطاع الصناعة للهندسة والمقاولات المتراجع بنسبة 4.17 %، وتراجع المطاحن العمانية بنسبة 2.06 %.

وارتفع حجم التداولات إلى 119.84 مليون ورقة مالية، مقابل 25.01 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وارتفعت قيمة التداولات إلى 18.36 مليون ريال، مقارنة بنحو 3.83 مليون ريال جلس الاثنين.

وتصدر سهم أسيايد للنقل البحري الأسهم النشطة حجماً وقيمة بتداول 49 مليون سهم، بقيمة 6.03 مليون ريال.

القيمة السوقية لأسهم الإمارات ترتفع 23.7 مليار درهم

ارتفعت مؤشرات أسواق المال إماراتية بختام تعاملات الثلاثاء، وسط تزايد المخاوف من الحرب التجارية التي أطلقتها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، والتي قد تؤدي إلى ركود اقتصادي عالمي.

ووفق بيانات أسواق المال الإماراتية، حقق سوق دبي المالي مكاسب قدرها 2.743 مليار درهم، وبلغت مكاسب سوق أبوظبي للأوراق المالية 21 مليار درهم، بإجمالي مكاسب قدرها 23.743 مليار درهم.

واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 2.099 مليار درهم، توزعت على 39.834 ألف صفقة.

ومع ختام تعاملات أمس، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 0.43 % إلى مستوى 5078 نقطة، وسط تعاملات بحجم 231.241 مليون سهم بقيمة 528.273 مليون درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم شعاع كابيتال 8.88 %، وإعمار

للتطوير 1.74 %، وإعمار العقارية 2.04 %، وتاكسي دبي 0.82 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم دبي 892.118 مليار درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 889.375 مليار درهم بختام تعاملات الاثنين، بمكاسب بلغت 2.743 مليار درهم.

كما ارتفع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 0.57 % إلى مستوى 9290 نقطة، وسط تعاملات بحجم 543.645 مليون سهم بقيمة 1.570 مليار درهم.

جاء ذلك وسط ارتفاع سهم بنك أبوظبي التجاري 1.36 %، ومصرف أبوظبي الإسلامي 2.46 %، وأدنونك للحفر 0.20 %، وأدنونك للغاز 3.31 %.

وبلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 2.874 تريليون درهم بختام تعاملات الثلاثاء، مقابل 2.853 تريليون درهم بختام تعاملات الاثنين، بمكاسب بلغت 21 مليار درهم.

بورصة قطر ترتفع 0.66% في الختام

أغلقت بورصة قطر تعاملات الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود 6 قطاعات في مقدمتها الاتصالات.

زاد المؤشر العام بنسبة 0.66 % ليصل إلى النقطة 10213.33؛ ليربح 66.68 نقطة عن مستوى أمس الاثنين.

ودعم الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 2.88 %، بينما تراجع قطاع التأمين وحيداً بـ 0.27 %.

تراجعت السيولة إلى 242.33 مليون ريال، مقابل 374.46 مليون ريال أمس، وبلغت أحجام التداول 94.03 مليون سهم، مقارنة

بـ 182.88 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 11.9 ألف صفقة مقابل 18.38 ألف صفقة الاثنين.

ومن بين 50 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 28 سهماً في مقدمتها سهم «أريذ» بـ 3.49 %، بينما تراجع سعر 22 سهماً على رأسها «الميرة» بـ 4.72 % عقب إقرار عموميتها التوزيع النقدي.

وجاء سهم «إزدان القابضة» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 8.88 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «أريذ» بقيمة 22.9 مليون ريال.

بورصة البحرين تنهي تعاملاتها على تراجع هامشي



أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الثلاثاء على انخفاض؛ بضغط قطاعي المواد الأساسية والصناعات.

ومع ختام تعاملات أمس، تراجع المؤشر العام بنسبة 0.05 % إلى مستوى 1903 نقاط.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 1.588 مليون سهم بقيمة 290.115 ألف دينار.

وتراجع قطاع المواد الأساسية مع هبوط سهم ألبا بنسبة 0.48 %.

وانخفض قطاع الصناعات مع هبوط سهم أي بي ام تيرمينالز البحرين 0.09 %.

بورصات عالمية

الأسهم الآسيوية تواصل المكاسب بعد هدوء حرب الرسوم الجمركية

ارتفعت مؤشرات الأسهم الآسيوية في الغالب، أمس الثلاثاء، مما يعكس ارتفاع وول ستريت بعد أن خفف الرئيس دونالد ترامب بعض الرسوم الجمركية، في الوقت الحالي على الأقل، ومع تراجع الضغوط داخل سوق السندات الأمريكية. ارتفع مؤشر نيكى 225 القياسي للأسهم اليابانية بنسبة 0.8% إلى 34267.54 نقطة. كانت أسهم شركات صناعة السيارات من بين أكبر الرابحين. قفزت أسهم تويوتا موتور بنسبة 4.7%، بينما ارتفعت أسهم هوندا موتور بنسبة 3.9%. وارتفع سهم شركة سوني، عملاق الإلكترونيات والترفيه، بنسبة 2.4%، بينما ارتفعت أسهم شركة طوكيو إلكترو، المتخصصة في صناعة أشباه الموصلات، بنسبة 1.3%. بينما ارتفع سهم رينيساس بنسبة 1.5%. ارتفع مؤشر S&P/ASX 200 الأسترالي بنسبة 0.2% إلى 7,761.70، كما ارتفع مؤشر كوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة 0.9% إلى 2,477.41.

تذبذبت الأسهم الصينية، حيث انخفض مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.3% ليصل إلى 21,364.72 نقطة. وانخفض مؤشر شنغهاي المركب بنسبة 0.2% ليصل إلى 3,257.72 نقطة. ارتفع مؤشر ستاندر أند بورز 500 يوم الاثنين بنسبة 0.8% ليصل إلى 5,405.97 نقطة، رغم أن التداول كان لا يزال متذبذباً. وارتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 0.8% ليصل إلى 40,524.79 نقطة، بينما ارتفع مؤشر ناسداك المركب بنسبة 0.6% ليصل إلى 16,831.48 نقطة. ساهمت أبل وشركات تقنية أخرى في رفع أسعار وول ستريت بعد إعلان ترامب إعفاء الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر وغيرها من الأجهزة الإلكترونية من بعض رسومه الجمركية الصارمة، مما قد يؤدي في النهاية إلى مضاعفة أسعار المنتجات الصينية على العملاء الأمريكيين. ويعني هذا الإعفاء أن المستوردين الأمريكيين لن يضطروا للاختيار بين تحميل عملائهم التكاليف المرتفعة أو تحمل تداعياتها على

أرباحهم. وارتفعت أسهم شركة أبل بنسبة 2.2%، وارتفعت أسهم شركة ديل تكنولوجيز بنسبة 4%. ارتفعت أسهم شركات صناعة السيارات أيضاً بعد أن أشار ترامب إلى أنه قد يعلن عن تعليق مؤقت للرسوم الجمركية على صناعة السيارات. وارتفع سهم جنرال موتورز بنسبة 3.5%، وفورد موتور بنسبة 4.1%. لكن هذا الإعفاء قد يكون عابراً في نهاية المطاف. فإجراءات ترامب لفرض الرسوم الجمركية كانت متقطعة، وقد صرح هو ومسؤولون في إدارته بأن إعفاء الأجهزة الإلكترونية مؤقت فقط. هذا يعني حالة من عدم اليقين لدى المستهلكين والشركات على حد سواء، إذ يسعون إلى وضع خطط طويلة الأجل في ظل تغير الظروف يوماً بعد يوم. وقد شهدت الأسواق المالية تقلبات فوضوية وتاريخية، في حين يكافح المستثمرون لمواكبة تحركات ترامب بشأن الرسوم الجمركية.

ارتفاع الأسهم الأوروبية وسط تقييم الرسوم الجمركية الأمريكية



ارتفعت الأسهم الأوروبية أمس الثلاثاء مع تقييم المستثمرين لخطط الرسوم الجمركية الأمريكية سريعة التغير، فيما انخفض سهم إل.في.إم.إتش بعدما سلطت إيرادات الشركة المخيبة للآمال في الربح الأول الضوء على الضرر الناجم عن الحرب التجارية. وأغلقت مؤشرات الأسواق الأوربية أمس على ارتفاعات متباينة حيث صعد مؤشر بورصة لندن 1.412% بنسبة 114.78 نقطة ومؤشر داكس الألماني ارتفع بنسبة 1.32% بنحو 276.69 نقطة كما صعد مؤشر كاك الفرنسي 0.86% بنحو 62.28 نقطة، وارتفع مؤشر ستوكس الأوروبي 8.04 نقطة بنحو 1.6% ومؤشر السوق الإيطالي بنحو 836.68 نقطة بنحو 2.39 نقطة. وقال جورج جويس ليونتريس كبير مسؤولي الاستثمار في سويسرا ومنطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى قسم الخدمات المصرفية الخاصة والثروات في بنك إن.إس.بي.سي «هناك أجواء إيجابية، إذ تستوعب السوق التعديل المؤقت لرسوم السيارات الذي يجري الحديث عنه، ولا تزال تتفاعل مع الإعفاء الذي حظي به قطاع الإلكترونيات، وإن كان مؤقتاً». ومنتظر المستثمرون الآن اجتماع السياسة النقدية الذي سيعقده البنك المركزي الأوروبي يوم الخميس، ويتوقعون على نطاق واسع خفض أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس. وقفز سهم بي.إي.إي سيميكوندكتور إندستريز 6.8% بعدما اشترت شركة أبلاد ماتيريلز الأمريكية لتوريد معدات الرقائق لأجهزة الكمبيوتر حصة 9% في الشركة الهولندية. وزاد سهم إريكسون لصناعة معدات الاتصالات 6.9% بعدما أعلنت الشركة تحقيق أرباح أساسية في الربع الأول بأفضل كثيرا من المتوقع.



الهند أول سوق رئيسية تمحو خسائر رسوم ترامب الانتقامية مؤشر «نifty 50» الرئيسي للأسهم ارتفع 2.4% متجاوزاً مستوى إغلاق 2 أبريل

ارتفعت الأسهم الهندية مع استئناف التداول بعد عطلة نهاية أسبوع طويلة، حيث محا المؤشر الرئيسي للأسهم جميع الخسائر التي تكبدها بسبب الرسوم الجمركية المتبادلة التي أعلنتها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في وقت سابق من الشهر الجاري. ارتفع مؤشر «إن إس إي نيفتي 50» (NSE Nifty 50) في بورصة مومباي بنسبة 2.4% يوم الثلاثاء، متجاوزاً مستوى إغلاقه في الثاني من أبريل. وبذلك أصبحت الهند أول سوق أسهم رئيسية في العالم تمحو الخسائر الناتجة عن الرسوم الجمركية الأخيرة. في المقابل، لا يزال المؤشر الأوسع لأسواق الأسهم الآسيوية منخفضاً بأكثر من 3% منذ الإعلان عن الرسوم. يشيد المستثمرون بالأسواق الهندية باعتبارها ملاذاً آمناً نسبياً وسط التقلبات التي أثارها الرسوم الجمركية المتبادلة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. ويُنظر إلى الاقتصاد المحلي الكبير في الهند على أنه أكثر قدرة على تحمل ركود عالمي محتمل مقارنة بالعديد من الدول الأخرى التي تدفع تعريفات أكبر عند تصدير منتجاتها. الهند بديل تصنيعي للصين الحرب التجارية المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة تسلط الضوء أيضاً على الهند باعتبارها بديلاً محتملاً للصين في مجال التصنيع. وعلى النقيض التام من تحركات الصين ضد الرسوم الأمريكية، تبنت نيودلهي نبرة تصالحية وسعت للتوصل إلى اتفاق تجاري مؤقت مع إدارة ترامب. قال غاري دوغان، الرئيس التنفيذي لشركة «غلوبل سي أي أو أوفيس» (Global CIO Office): «ما زلنا نخصص حصة أكبر من الاستثمارات في أسهم الهند». وأوضح أن الأسهم الهندية تُعتبر خياراً أكثر أماناً على المدى المتوسط، بدعم من النمو المحلي الجيد واحتمال تنويع سلاسل الإمداد بعيداً عن الصين.

تعافت أسهم الهند بعدما انخفض مؤشر الأسهم القياسي بنسبة تقارب 10% خلال الفصلين الماضيين. جاءت موجة البيع وسط مخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع التقييمات، واستمرار خروج الاستثمارات الأجنبية. تفاؤل نحو سوق الأسهم الهندية بلغ صافي مبيعات الصناديق الأجنبية من الأسهم المحلية أكثر من 16 مليار دولار هذا العام، وهو قريب من الرقم القياسي البالغ 17 مليار دولار الذي تم سحبه في عام 2022. مع ذلك، فإن التقييمات المنخفضة نسبياً والتفاؤل بأن البنك المركزي سيقوم بخفض أسعار الفائدة بشكل كبير لدعم الاقتصاد هما من الأسباب التي دفعت بعض المستثمرين للتحوّل نحو التفاؤل. كما أن انخفاض أسعار النفط الخام -وهو سلعة مستوردة رئيسية في الهند- يساعد أيضاً في تعزيز المعنويات. يُتداول مؤشر «نيفتي 50» حالياً عند مضاعف ربحية 18.5 مرة للأرباح المتوقعة خلال 12 شهراً القادمة، مقارنة بمتوسط خمس سنوات البالغ 19.5 مرة، ومضاعف وصل إلى 21 مرة عند الذروة في أواخر سبتمبر، حسب بيانات جمعتها «بلومبرغ». الهند أقل عرضة لمخاطر التجارة قال راجات أغاروال، استراتيجي في بنك «سوسيتيه جنرال»: «الهند ليست محصنة تماماً، لكنها في وضع أفضل نسبياً في ظل مخاطر حرب تجارية، نظراً لانخفاض اعتمادها المباشر على العائدات من الولايات المتحدة، خصوصاً في جانب السلع. ويُتوقع أن تستفيد الأسهم الهندية أيضاً إذا استقرت أسعار النفط عند مستويات منخفضة». جدير بالذكر أن الهند مثلت 2.7% فقط من إجمالي واردات الولايات المتحدة العام الماضي، مقارنة بـ 14% للصين و15% للمكسيك، حسب بيانات جمعتها «بلومبرغ».

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفاعلة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع
والتعديل على اللائحة
التنفيذية دون نتائج
تتعلق بأدوات استثمارية
ملموسة مطبقة؟

نعم

لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، ونطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وبطء عجلة الإدارجات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



البورصة والمقاصة تعززان مكانة سوق المال الكويتي في آسيا

المستثمرون الآسيويون مهتمون بالتوسع في سوق المال الكويتي

2

لقاءات موسعة مع بنوك استثمارية وشركات إدارة أصول وصناديق سيادية

1



محمد العصيمي



دعيج رعد الصالح

الجمعيات العامة الإلكترونية لتسهيل التصويت للمستثمرين وتتيح خيارات متعددة لمشاركتهم. هذا وأصبح توفير هذا النظام إلزامياً على كافة الشركات المدرجة في السوق. كما تم تحديث آلية مشاركة الأجانب في الاكتتابات، بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي في سوق المال الكويتي.

ذلك وأطلقت المنظومة مفهوم إقراض واقتراض الأسهم التوافقي (SLB)، وذلك بهدف إتاحة قاعدة متنوعة من الأدوات المالية للمستثمرين.

تؤدي بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة دوراً محورياً في تطوير سوق المال الكويتي وتنويع الاقتصاد الوطني، وتلتزمان بإنشاء سوق مالي فعال يتسم بالشفافية، مما أدى إلى تطوير منصة تداول متقدمة وسوق مالي يتمتع بالسيولة. ذلك وتستمر البورصة بإجراء التحسينات وتقديم المبادرات، وتلتزم بتسويق سوق المال الكويتي والشركات المدرجة فيه عبر سلسلة الأيام المؤسسية والجولات الترويجية، التي تتيح المجال لتقديم نظرة أعمق للمجتمع الاستثماري الدولي حول فوائد الاستثمار في سوق المال الكويتي.

منذ استلام بورصة الكويت مهام إدارة السوق شهد سوق المال الكويتي عملية التطوير التي تعد إحدى أكبر العمليات من نوعها في المنطقة بشكل عام. ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود الدؤوبة المبذولة من منظومة السوق ومساهماتهم في تمكين المشاركين والمستثمرين فيه بالأدوات والأنظمة التي ترقى لمستويات الأسواق العالمية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توسيع نطاق المنتجات والخدمات، وتوفير منصة استثمار جاذبة، وكذلك توسيع قاعدة المستثمرين، وتطوير العديد من القواعد الموضوعية وفقاً لاحتياجات السوق، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية وخلق بيئة جاذبة للسيولة. كما أسهمت مساعي المنظومة في إعادة تصنيف سوق المال الكويتي إلى «سوق ناشئ» ضمن ثلاثة من أبرز مزودي المؤشرات العالمية، ما يعزز مكانة الدولة كمركز مالي إقليمي رائد.

وفي هذا السياق، تعمل البورصة، بالتعاون مع شركاءها في منظومة سوق المال، على تدشين منظومة الوسيط المركزي تمهيداً لإطلاق مجموعة من الأدوات والمنتجات المالية الجديدة، من بينها منصة لتداول أدوات الدخل الثابت بما فيها السندات والصكوك، إضافة إلى صناديق المؤشرات المتداولة، وذلك خلال الأشهر القادمة. كما تعمل البورصة على إطلاق المرحلة الرابعة من خطتها الشاملة لتطوير سوق المال الكويتي، والتي ستتضمن المشتقات المالية.

من جهته، قال الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة دعيج رعد الصالح: «تواصل الشركة الكويتية للمقاصة دورها الأساسي في ترسيخ سوق مال يتسم بالأمان والشفافية، ومراعياً لمصلحة المستثمرين. ومن خلال مشاركتنا في هذا الحوار البناء مع نخبة من المستثمرين الآسيويين، نسلط الضوء على كيفية مواكبة البنية التحتية للسوق وخدمات ما بعد التداول لدينا للاحتياجات المتنامية للمؤسسات الاستثمارية الدولية.

وخلال السنوات الماضية، قامت منظومة سوق المال الكويتي بتقديم عدة تحسينات ومزايا وإجراء عدد من التعديلات لنظام التسوية والتقاص، والتي أخذت بالاعتبار متطلبات المؤسسات الأجنبية. تضمنت هذه التعديلات والإضافات تسريع عملية فتح حسابات التداول الجديدة للعملاء الأجانب لتصبح خلال يوم واحد، وإعادة تصميم عمليات نقل الحسابات بين أمناء الحفظ لتصبح خلال يوم واحد كذلك، وطرح مفهوم رفض الالتزام الجزئي الذي يتيح للعميل الأجنبي قدرة أكبر في إدارة التزاماته.

كما تم تفعيل الحسابات المجمع، والتي تُسهل في تسهيل تدفق الأوامر وتقليل عددها، حيث تتيح للمؤسسات والصناديق الأجنبية تنفيذ عمليات الشراء من خلال حساب واحد مجمع، ليمتد بعد ذلك توزيع الأسهم على المستفيدين المعنيين فور إتمام الصفقات بنجاح.

هذا وتمت أتمتة وإطلاق نسخة محدثة من نظام

في مبادرة استراتيجية لتعزيز مكانة السوق في أوساط المجتمع الاستثماري العالمي، نظمت بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة جولة ترويجية افتراضية للمجتمع الاستثماري الآسيوي يوم الاثنين الموافق 14 أبريل 2025، وذلك بالتعاون مع بنك HSBC، أحد أكبر البنوك الأوروبية.

شكلت الجولة الترويجية، الأولى من نوعها في القارة الآسيوية، فرصة لبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة للتواصل مع مجموعة من أكبر وأهم مديري الأصول في آسيا، والاجتماع مع 13 شركة استثمارية شملت بنوكاً استثمارية وشركات إدارة أصول وصناديق سيادية، وذلك بهدف تسليط الضوء على مسيرة شركة بورصة الكويت منذ التخصيص، وامتداداً إلى إدراجها في السوق «الأول» ودورها في إعادة تصنيف سوق المال الكويتي إلى سوق ناشئ في أبرز مزودي المؤشرات عالمياً، إضافة إلى أحدث تطورات سوق المال الكويتي، وأبرز الفرص الاستثمارية والمنتجات والخدمات الموجهة للمستثمرين المؤسسيين.

كما أكد المستثمرون الآسيويون المشاركون في هذه الجولة الترويجية على تقديرهم لسمعة سوق المال الكويتي ومكانته على مستوى المنطقة، مشيرين إلى كفاءته والتزامه بتطبيق المعايير الدولية. كما ثمنوا مستوى الشفافية الذي يتمتع به السوق، في ظل حرص الجهات التنظيمية وكافة المشاركين فيه على توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، بما يعزز من ثقة المستثمرين ويعكس التزام منظومة السوق بتوفير بيئة استثمارية واضحة ومنظمة. ذلك وأوضح المستثمرون رغبتهم بالتوسع في الاستثمار وتعزيز سبل التعاون مع الكويت.

هذا ومثل البورصة كل من الرئيس التنفيذي لبورصة الكويت محمد سعود العصيمي ورئيس قطاع الأسواق نورة عمر العبدالكريم، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي للشركة الكويتية للمقاصة دعيج رعد الصالح.

تعليقاً على مشاركة البورصة في هذه الجولة الترويجية، قال محمد سعود العصيمي، الرئيس التنفيذي للشركة: «تستقطب أسواق المال في المنطقة اهتماماً متزايداً من قبل المستثمرين المؤسسيين في القارة الآسيوية، ونؤكد من خلال مشاركتنا أن للسوق الكويتي دوراً محورياً في هذا التوجه الإقليمي المتنامي. هذا وتواصل بورصة الكويت العمل على بناء شراكات قوية ومستدامة مع المجتمع الاستثماري في آسيا، مع الحرص على تعزيز قنوات التواصل معهم وإطلاعهم على آخر مستجدات سوق المال الكويتي، وما يوفره من فرص استثمارية ومنتجات وخدمات مصممة لتلبية تطلعاتهم واحتياجاتهم. وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى تعزيز جاذبية سوق المال الكويتي وتنويع الأدوات المالية المتاحة فيه، بما يساهم في تعميق السوق وزيادة سيولته، وفتح آفاق استثمارية جديدة أمام المستثمرين المحليين والدوليين، وهو ما يعكس متانة سوق الكويت ورؤيته المستقبلية.»



التفاوض مع فريق ترامب: استراتيجيات لتحقيق النجاح في تخفيض التعريفات الجمركية

بقلم د. عدنان البدر

ckbafa@gmail.com

باحث ومستشار استراتيجي في سياسة الموارد البشرية وبيئة العمل ورئيس ومؤسس الجمعية الكندية الكويتية للصداقة والأعمال



في ظل التوترات التجارية العالمية، أصبح التفاوض مع فريق ترامب بشأن التعريفات الجمركية أمراً بالغ الأهمية للعديد من الدول والشركات

البيت الأبيض: أكثر من 50 دولة طلبت التفاوض بشأن رسوم ترامب الجمركية

يجب على الفريق المفاوض جمع جميع المعلومات الضرورية حول التعريفات الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والدولي

يمكن أن تكون المفاوضات الثنائية أكثر فعالية من المفاوضات الجماعية المتعددة الأطراف حيث يمكن التركيز على المصالح المشتركة بين البلدين

طوال فترة المفاوضات. يمكن أن يساعد التواصل المستمر في بناء الثقة وتجنب سوء الفهم الذي قد يؤثر سلباً على النتائج. التواصل الفعال يتضمن تقديم معلومات واضحة ودقيقة، والاستماع إلى مخاوف الطرف الآخر، والعمل على حلها بشكل بناء.

الاستفادة من الخبراء والمستشارين

يجب على الفريق المفاوض الاستفادة من خبراء التجارة الدولية والمستشارين القانونيين والاقتصاديين لضمان تحقيق أفضل النتائج. يمكن لهؤلاء الخبراء تقديم رؤى قيمة حول كيفية التعامل مع التعريفات الجمركية وتقديم استراتيجيات فعالة للتفاوض. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يسهم الخبراء في تحليل البيانات الاقتصادية وتقديم توصيات مبنية على أسس علمية.

تقديم حلول مبتكرة

يجب على الفريق المفاوض تقديم حلول مبتكرة للتعامل مع التعريفات الجمركية. يمكن أن تشمل هذه الحلول تقديم عروض تجارية جديدة، أو تحسين

الدبلوماسية

يجب على الفريق المفاوض الاستفادة من العلاقات الدبلوماسية القائمة بين البلدين لتعزيز فرص النجاح في المفاوضات. يمكن استخدام العلاقات الدبلوماسية لتقديم عروض مغرية لفريق ترامب، مثل التعاون في مجالات أخرى مثل التكنولوجيا والطاقة. العلاقات الدبلوماسية القوية يمكن أن تسهم في بناء الثقة وتسهيل التوصل إلى اتفاقات مرضية للطرفين.

المرونة والتكيف

يجب على الفريق المفاوض أن يكون مرناً ومستعداً للتكيف مع الظروف المتغيرة أثناء المفاوضات. قد تتطلب المفاوضات تعديلات في الاستراتيجية بناءً على ردود فعل فريق ترامب والتطورات الجديدة في السياسات التجارية. المرونة تشمل القدرة على تقديم تنازلات متبادلة، والبحث عن حلول وسط تلبي احتياجات الطرفين.

التواصل الفعال

يجب على الفريق المفاوض الحفاظ على التواصل الفعال مع فريق ترامب

أهدافه بوضوح قبل بدء المفاوضات. هل يسعون إلى تخفيض التعريفات الجمركية بشكل كامل أم جزئي؟ هل هناك محاور معينة يرغبون في التركيز عليها؟ تحديد الأهداف بوضوح يساعد في توجيه المفاوضات نحو تحقيق النتائج المرجوة. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الأهداف قابلة للتحقيق وواقعية، مع مراعاة التوازن بين المصالح الوطنية والدولية.

استخدام نهج تفاوضي متعدد المستويات

يجب على الفريق المفاوض استخدام نهج تفاوضي متعدد المستويات يشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. يمكن أن تكون المفاوضات الثنائية أكثر فعالية من المفاوضات الجماعية المتعددة الأطراف، حيث يمكن التركيز على المصالح المشتركة بين البلدين. هذا النهج يتطلب تنسيقاً جيداً بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة.

الاستفادة من العلاقات

أفضل نهج للتفاوض مع فريق ترامب بشأن التعريفات الجمركية

في ظل التوترات التجارية العالمية، أصبح التفاوض مع فريق ترامب بشأن التعريفات الجمركية أمراً بالغ الأهمية للعديد من الدول والشركات. لتحقيق نتائج إيجابية في هذه المفاوضات، يجب اتباع نهج استراتيجي ومدروس. فيما يلي بعض النصائح حول كيفية التفاوض بفعالية مع فريق ترامب:

التحضير الجيد

قبل بدء المفاوضات، يجب على الفريق المفاوض جمع جميع المعلومات الضرورية حول التعريفات الجمركية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والدولي. يجب أن يكون لديهم فهم عميق للسياسات التجارية الأمريكية وأهداف فريق ترامب في هذه المفاوضات. التحضير الجيد يتضمن أيضاً دراسة تجارب الدول الأخرى في التفاوض مع الولايات المتحدة، واستخلاص الدروس المستفادة منها.

تحديد الأهداف بوضوح

يجب على الفريق المفاوض تحديد

على الفريق المفاوض الاستفادة من خبراء التجارة الدولية والمستشارين القانونيين والاقتصاديين لضمان تحقيق أفضل النتائج

ما أصبح يُعرف بـ "الحرب التجارية الصينية-الأمريكية". وقال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الهواتف الذكية وغيرها من الإلكترونيات المصنوعة في الصين لن تُعفى من الرسوم الجمركية، وإنما تم إدراجها في فئة مختلفة من تلك الرسوم. وشهدت البورصات الأوروبية صباح يوم الاثنين الماضي ارتداداً صاعداً، بعد إعلان رسمي يوم الجمعة بأن بعض هذه المنتجات قد تُعفى من رسوم تصل أقصى نسبة لها إلى 145%. ودعت الصين الرئيس الأمريكي ترامب إلى «الإلغاء الكامل» لرسومه الجمركية، و«العودة إلى المسار الصحيح من الاحترام المتبادل». لكن مسؤولون أمريكيون قالوا يوم الأحد إن هذه المنتجات ستخضع بدلاً من ذلك لـ «رسوم جمركية خاصة بأشياء الموصلة»، وسط توقعات بأن يكشف ترامب المزيد من التفاصيل في وقت لاحق.

كندا

ردت كندا بفرض رسوم على منتجات أمريكية بقيمة 16.6 مليار دولار كندي، شملت الفولاذ، الألمنيوم، والعصائر، وحتى منتجات منزلية.

المكسيك

فرضت رسوماً على منتجات أمريكية مثل لحم الخنزير، الجبن، والتفاح، كرداً على الرسوم على الصلب والألمنيوم.

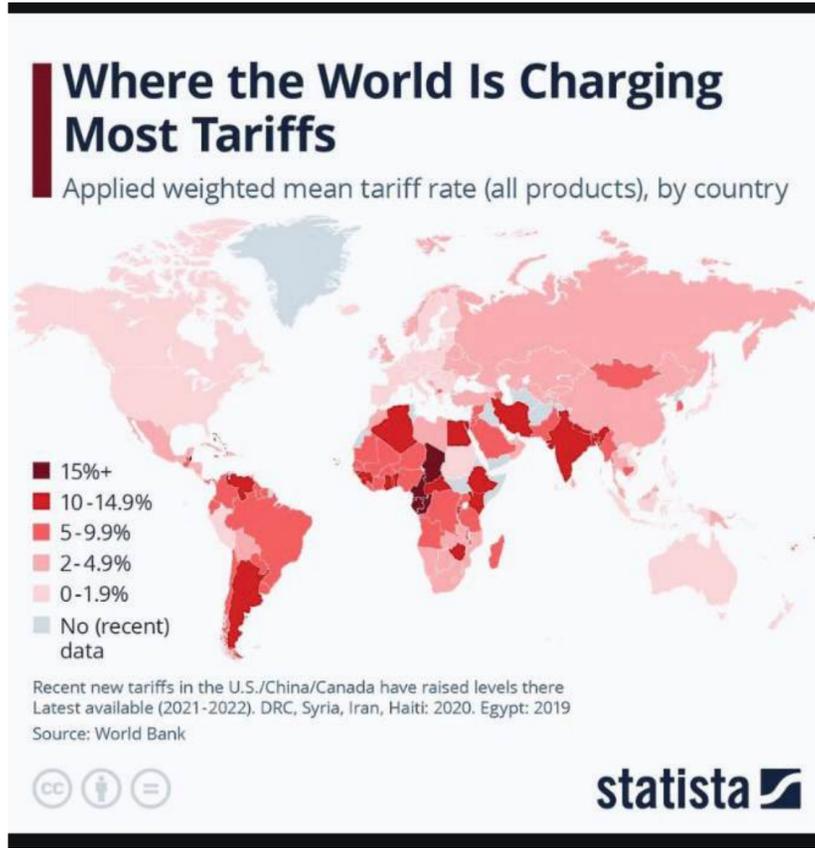
الهند

فرضت رسوماً إضافية على 28 منتجاً أمريكياً، من بينها اللوز، الجوز، والتفاح.

الخاتمة

يشهد العالم حالياً تصاعداً في التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم، وذلك بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية على حوالي 60 دولة. وقد ردت العديد من الدول على هذه الرسوم باتخاذ إجراءات مضادة، مما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع وتحوله إلى حرب تجارية عالمية. يبقى السؤال المطروح: هل ستنتج هذه الإجراءات المضادة في الضغط على الولايات المتحدة لإعادة النظر في سياستها التجارية، أم أنها ستؤدي إلى مزيد من التصعيد والتوتر في العلاقات الاقتصادية الدولية؟ وما هو التأثير المحتمل لهذه التوترات على الاقتصاد العالمي في المدى القريب والبعيد؟ في النهاية، يجب أن يكون الهدف الرئيسي للمفاوضات هو تحقيق نتائج تعود بالفائدة على كلا الطرفين. من خلال اتباع نهج استراتيجي ومدروس، يمكن للفريق المفاوض تحقيق نتائج إيجابية في التفاوض مع فريق ترامب بشأن التعريفات الجمركية. يجب أن تكون المفاوضات مبنية على الثقة والتعاون، مع التركيز على تحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والدولية. والتفاوض الجماعي هو الخيار الأنسب والأكثر فعالية لدول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب. هذا النهج لا يعزز فقط القوة التفاوضية، ولكنه يحافظ أيضاً على الوحدة الإقليمية ويضمن تحقيق نتائج متوازنة ومفيدة للجميع.

أستراليا رفضت الانضمام للصين في مواجهة التعريفات الجمركية وستسعى لتنويع تجارتها وتقليل اعتمادها على الصين



العلاقات الاقتصادية بين البلدين، أو تقديم مبادرات مشتركة في مجالات مثل البحث والتطوير. الحلول المبتكرة يمكن أن تسهم في تحقيق نتائج إيجابية وتقديم فوائد مشتركة للطرفين.

التقييم المستمر

يجب على الفريق المفاوض إجراء تقييم مستمر لعملية التفاوض وتعديل الاستراتيجيات بناءً على النتائج المحققة. يمكن أن يسهم التقييم المستمر في تحسين الأداء وتقديم توصيات لتحسين عملية التفاوض في المستقبل. التقييم يشمل تحليل البيانات الاقتصادية، ومراجعة الاتفاقات المبرمة، وتقديم تقارير دورية للجهات المعنية.

بناء تحالفات دولية ورفض أستراليا طلب الصين؟

يمكن أن تكون بناء تحالفات دولية مع دول أخرى متضررة من التعريفات الجمركية الأمريكية استراتيجية فعالة لتعزيز موقف الفريق المفاوض. يمكن لهذه التحالفات أن تضغط على الولايات المتحدة لتقديم تنازلات وتخفيض التعريفات الجمركية. التعاون الدولي يمكن أن يسهم في تعزيز القوة التفاوضية وتقديم دعم سياسي واقتصادي. ومنذ أيام أستراليا رفضت دعوة الصين للانضمام إليها في مواجهة التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب. نائب رئيس الوزراء الأسترالي ريتشارد مارلز رفض دعوة السفير الصيني شياو تشيان للانضمام إلى بكين في "تضامن" بعد أن هدد الرئيس الأمريكي منافسه بتعريفات جمركية بنسبة 125%. مارلز قال إن أستراليا ستسعى لتحقيق مصالحها الخاصة من خلال تنويع تجارتها وتقليل اعتمادها على الصين. فأستراليا وأوروبا قررتا الدخول في محادثات مع ترامب بشكل منفرد دون الصين لأنهما تسعيان لتحقيق مصالحهما الوطنية بشكل أفضل. العلاقات التجارية بين أستراليا والصين تضع البلاد في وسط التوترات التجارية المتصاعدة، ولكن أستراليا ترى أن التفاوض بشكل منفرد يمكن أن يكون أكثر فعالية في تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية. وأكد نائب رئيس الوزراء الأسترالي ريتشارد مارلز أن أستراليا لن "تسك بيد الصين" في أي نزاع عالمي، مشيراً إلى أن العلاقات التجارية مع الصين مهمة، ولكن يجب أن تكون مبنية على مصالح أستراليا الوطنية.

هل من الأفضل أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوض مع ترامب بشكل جماعي أم فردي؟

من الأفضل أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوض مع التعريفات الجمركية التي فرضها ترامب بشكل جماعي* بدلاً من التفاوض بشكل فردي. هناك عدة أسباب تدعم هذا النهج:

- القوة التفاوضية:** عندما يتفاوض الكيان الخليجي ككتلة واحدة، فإنه يعزز قوته التفاوضية. دول مجلس التعاون

هل من الأفضل أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بالتفاوض مع ترامب بشكل جماعي أم فردي؟

جاذبية للولايات المتحدة.

- إدارة المخاطر:** التفاوض الجماعي يساعد في توزيع المخاطر بين الدول الأعضاء، خاصة إذا كانت هناك قرارات أو سياسات أمريكية قد تؤثر سلبيًا على قطاع معين. العمل المشترك يوفر شبكة أمان اقتصادية بين الدول الأعضاء.

الدول التي ردت بفرض تعريفات جمركية مضادة

فيما يلي بعض الدول التي ردت على الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، والتي بدأت بشكل رئيسي في عام 2018 تحت شعار «أمريكا أولاً»:

الاتحاد الأوروبي

فرض رسوماً جمركية انتقامية على سلع أمريكية بقيمة تقارب 3.2 مليار دولار، شملت منتجات مثل الجينز، زبدة الفول السوداني، الدراجات النارية مثل (Harley-Davidson)، والويسكي.

الصين

كانت الصين من أكبر المتضررين وأشدّ الدول في الرد. فرضت رسوماً جمركية على مئات المنتجات الأمريكية، مثل فول الصويا، السيارات، ولحم الخنزير، ضمن

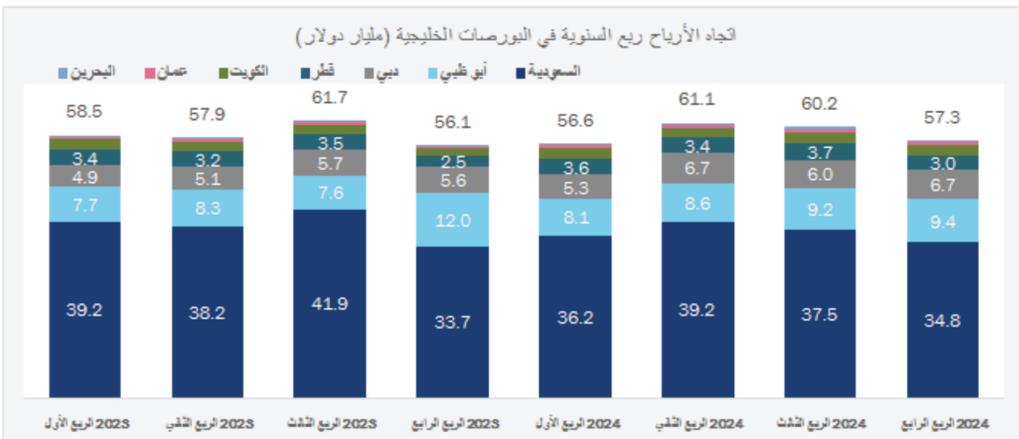
الخليجي تعتبر مجتمعة شريكاً اقتصادياً كبيراً، مما يجعلها أكثر قدرة على التأثير على السياسات التجارية الأمريكية مقارنة بدولة واحدة تتفاوض بمفردها.

- تقليل التأثير السلبي:** إذا قامت كل دولة بالتفاوض بشكل فردي، فقد يؤدي ذلك إلى اختلافات في المعاملة بين الدول الأعضاء، مما قد يخلق عدم توازن داخل المجلس ويضعف وحدته الاقتصادية. التفاوض الجماعي يضمن معاملة متساوية للجميع ويحمي المصالح المشتركة.

- تعزيز الوحدة الإقليمية:** التفاوض الجماعي يظهر التزاماً بالوحدة والتضامن بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهو أمر مهم لمواجهة الضغوط الخارجية. كما أنه يعكس استقراراً سياسياً واقتصادياً أمام الولايات المتحدة والمجتمع الدولي.

- الاستفادة من التنوع الاقتصادي:** دول مجلس التعاون الخليجي لديها اقتصادات متنوعة، حيث تعتمد بعض الدول بشكل أكبر على النفط بينما تستثمر دول أخرى في القطاعات غير النفطية. التفاوض الجماعي يتيح تقديم حزمة متكاملة تعرض فرصاً استثمارية وتجارية متنوعة، مما يجعلها أكثر

57.3 مليار دولار أمريكي أرباح الشركات المدرجة في البورصات الخليجية



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

16.2 في المائة، أي بزيادة قدرها 2.0 مليار دولار أمريكي، ليصل ربح القطاع إلى 14.4 مليار دولار أمريكي عن فترة الربع الرابع من العام 2024. أما على صعيد النتائج المالية للعام 2024 بأكمله، تراجع صافي الأرباح المجمعة للشركات المدرجة في البورصات الخليجية للعام الثاني على التوالي، لبلغ 241.1 مليار دولار أمريكي، بانخفاض قدره 3.3 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 1.4 في المائة مقابل 244.4 مليار دولار أمريكي في العام 2023. ويعكس هذا التراجع تباين الأداء على مستوى كل دولة على حدة، إذ سجلت الشركات المدرجة في السعودية وأبوظبي وعمان والبحرين انخفاضا في أرباحها السنوية، في حين ساهم نمو الأرباح في كل من دبي وقطر والكويت في الحد من هذا الانخفاض على مستوى المنطقة ككل.

وفيما يتعلق بالأداء القطاعي، تمثلت أكبر الضغوط التي تعرضت لها أرباح الشركات الخليجية من تراجع أرباح قطاعات الطاقة والمرافق العامة والأغذية والمشروبات، على الرغم من النمو الذي سجلته معظم القطاعات الأخرى. إذ تأثر صافي ربح قطاع الطاقة بصفة خاصة بانخفاض أرباح

مليار دولار أمريكي، مقارنة بصافي ربح بلغ 338.9 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام 2023. ويعزى هذا التراجع إلى الخسائر الشديدة التي تكبدتها الشركة السعودية للكهرباء، والتي بلغت 2.0 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024، مقارنة بخسارة بلغت 539.3 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق. وبدوره، سجل قطاع الأغذية والمشروبات ثالث أكبر تراجع في صافي الربح على أساس سنوي، بانخفاض بلغت نسبته 12.0 في المائة، أو ما يعادل 0.6 مليار دولار أمريكي، لتبلغ الأرباح 4.2 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.7 مليار دولار أمريكي عن فترة الربع الرابع من العام 2023. في المقابل، تصدر قطاع الاتصالات قائمة القطاعات الأكثر نمواً من حيث الأرباح المطلقة على أساس سنوي، بعد أن قفز صافي الربح بنسبة 171.0 في المائة، أو ما يعادل 3.4 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى 5.3 مليار دولار أمريكي، مدفوعاً بصفة رئيسية بالأرباح الاستثنائية التي سجلتها شركة الاتصالات السعودية. كما واصل قطاع البنوك أداءه القوي، مسجلاً نمواً سنوياً في الأرباح بنسبة

كشفت تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست أن الشركات المدرجة في البورصات الخليجية واصلت تسجيل تراجع في صافي أرباحها على أساس ربع سنوي، إذ سجلت خلال الربع الرابع من العام 2024 أدنى مستوياتها في ثلاث فترات ربع سنوية. وانخفضت الأرباح المجمعة بنسبة 5.0 في المائة على أساس ربع سنوي لتصل إلى 57.3 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بانخفاض الأرباح عبر معظم البورصات على نطاق واسع، في حين ساهمت الشركات المدرجة في بورصتي دبي وأبوظبي في الحد من هذا التراجع من خلال تسجيل معدلات نمو إيجابية. أما على أساس سنوي، سجلت الشركات في البورصات الخليجية نمواً هامشياً خلال هذا الربع بنسبة 2.0 في المائة نظراً لتأثر المكاسب الجيدة التي حققتها غالبية البورصات الأخرى بتراجع أرباح الشركات المدرجة في بورصة أبوظبي.

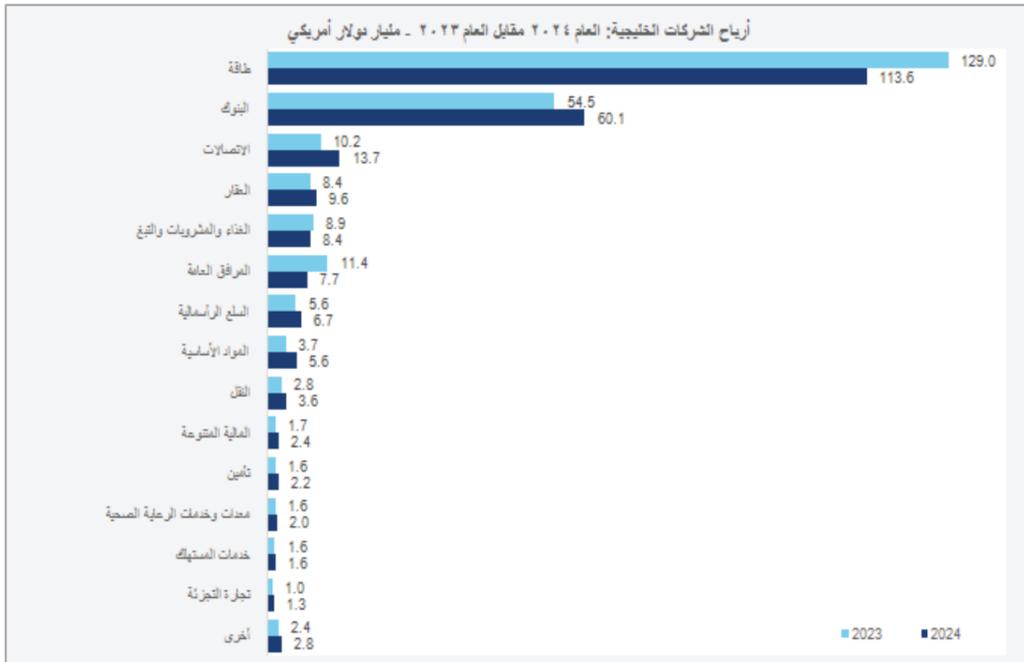
وعلى صعيد أداء كل دولة على حدة، سجلت السوق العمانية أعلى معدل نمو سنوي في الأرباح خلال الربع الرابع من العام 2024، بنسبة بلغت 83.4 في المائة. وتبعها كلا من بورصتي البحرين والكويت، بنمو بلغت نسبته 43.2 في المائة و37.1 في المائة، على التوالي. أما في السعودية، فجاء نمو الأرباح هامشياً بنسبة 3.1 في المائة على أساس سنوي، في حين سجلت الشركات المدرجة في كلا من بورصتي دبي وقطر نمواً بنحو 20 في المائة خلال الفترة ذاتها.

أما من حيث الأداء القطاعي، جاء قطاع الطاقة في صدارة القطاعات التي منيت بأداء سلبي، بتسجيله أكبر تراجع سنوي في الأرباح، إذ انخفضت الأرباح الإجمالية للقطاع بنسبة 16.6 في المائة، أو ما يعادل 5.1 مليار دولار أمريكي، لتصل أرباح القطاع إلى 25.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024. كما أثر قطاع المرافق العامة سلباً على إجمالي أرباح الشركات الخليجية، بعد أن سجل صافي خساره قدره 1.3

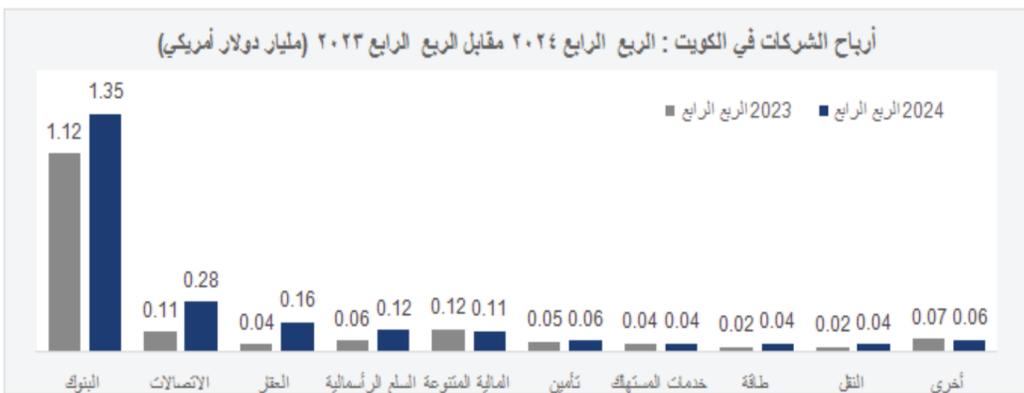
أرباح الشركات الكويتية للربع الرابع 2024 بلغت 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

14.8 في المائة في الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 64.9 مليون دولار أمريكي، مقابل 56.6 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023.

من جهة أخرى، تراجع أرباح قطاع الاتصالات بنسبة 10.0 في المائة على أساس سنوي في السنة المالية 2024، إذ بلغت 940.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.0 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وفي هذا السياق، شهدت شركة أوريدو انخفاضاً في صافي أرباحها إلى 161.0 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 236.9 مليون دولار أمريكي في العام 2023. ويعود هذا التراجع أساساً إلى المكاسب الاستثنائية غير المكررة التي سجلتها الشركة في الربع الأول من العام 2023 بفضل فوزها بحكم لصالحها في دعوى قضائية ضد وزارة الاتصالات الكويتية، مما أسفر عن مكاسب قدرها 43.8 مليون دينار

انخفاض القيمة، على الرغم من تسجيل زيادة في المصروفات التشغيلية. كما سجل البنك التجاري الكويتي ارتفاعاً لافتاً في صافي الربح ليصل إلى 512.2 مليون دولار أمريكي في العام 2024، بزيادة سنوية قدرها 41.4 في المائة مقابل 361.6 مليون دولار أمريكي في العام 2023، وذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد، إلى جانب استرداد خسائر قروض عقب صدور حكم قانوني لصالح البنك، وهو الأمر الذي قابله جزئياً ارتفاع المصروفات التشغيلية. أما بنك الخليج، فقد سجل تراجعاً في صافي الربح بنسبة 15.5 في المائة، والذي بلغ 196.1 مليون دولار أمريكي في العام 2024 مقابل 231.7 مليون دولار أمريكي في العام السابق، فيما يعزى إلى ارتفاع مخصصات خسائر القروض ومخصصات خسائر انخفاض القيمة. إلا أن البنك تمكن من تحقيق تحسناً ملحوظاً على أساس ربع سنوي، إذ ارتفع صافي ربحه بنسبة

شركات الاستكشاف والإنتاج بصورة حادة نتيجة تراجع حجم صادرات النفط الخام وأسعارها، إلى جانب تقلص هوامش التكرير. وشمل ذلك تراجع أرباح شركة أرامكو السعودية بمقدار 15.7 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 13.0 في المائة لتبلغ 105.0 مليار دولار أمريكي في العام 2024، إلى جانب انخفاض أرباح شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج المدرجة في بورصة مسقط بنسبة 48.2 في المائة في العام 2024.

في المقابل، سجل قطاع البنوك الخليجية أكبر معدل نمو بالقيمة المطلقة في صافي الأرباح خلال العام 2024، بزيادة قدرها 5.6 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 10.3 في المائة، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 60.1 مليار دولار أمريكي، وتبعه كلا من قطاعي الاتصالات والمواد الأساسية، بنمو أرباحهما بمقدار 3.5 مليار دولار أمريكي و1.9 مليار دولار أمريكي، على التوالي. وضمن قطاع البنوك، يعزى النمو المسجل إلى تحسن أداء البنوك المدرجة في معظم البورصات الخليجية بصفة عامة، باستثناء البنوك البحرينية التي تراجعت أرباحها. وسجلت البنوك العمانية أعلى وتيرة نمو سنوي بنسبة 15.2 في المائة لتبلغ أرباحها 1.4 مليار دولار أمريكي، تلتها بنوك أبوظبي التي ارتفعت أرباحها بنسبة 15.1 في المائة لتصل إلى 10.2 مليار دولار أمريكي. أما في قطاع الاتصالات، سجلت الشركات السعودية، وعلى رأسها شركة الاتصالات السعودية، نمواً لافتاً في صافي الأرباح بنسبة 85.7 في المائة لتبلغ 6.6 مليار دولار أمريكي على خلفية الأرباح الاستثنائية الناتجة عن بيع بعض الأصول والتي نتج عنها تعزيز الأرباح. كما ارتفعت أرباح موبايي بنسبة 39.2 في المائة، في حين قفز صافي ربح شركة «دو» الإماراتية بنسبة 49.1 في المائة ليصل إلى 677.3 مليون دولار أمريكي في العام 2024.

الكويت

أعلنت الشركات المدرجة في بورصة الكويت عن نمو صافي الربح بنسبة 37.1 في المائة على أساس سنوي عن فترة الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 2.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وفيما يتعلق بأرباح السنة المالية 2024، سجلت الشركات المدرجة في بورصة الكويت مكاسب بنسبة 7.1 في المائة خلال العام، إذ بلغت الأرباح 9.1 مليار دولار أمريكي مقابل 8.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وجاء التأثير الأكبر على إجمالي الأرباح خلال العام من قطاع البنوك الذي أظهر نمواً بنسبة 5.4 في المائة في الربح ليصل إلى 5.4 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 5.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. كما ساهمت عدد من القطاعات من ضمنها الاستثمار والتمويل والسلع الرأسمالية والعقارات في تعزيز نمو الأرباح خلال العام.

وعلى صعيد أداء قطاع البنوك الكويتية، واصل بنك الكويت الوطني ريادته بتحقيق صافي ربح قدره 2.0 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، بنمو سنوي بلغت نسبته 7.0 في المائة مقابل 1.8 مليار دولار أمريكي في العام 2023. ويعزى هذا الأداء القوي إلى ارتفاع صافي الإيرادات التشغيلية إلى جانب تراجع مخصصات خسائر

قطاع الاستثمار والتمويل حقق نمواً ملحوظاً في أرباحه بنسبة 47.5%

2



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

الربع الرابع من العام، ارتفعت الأرباح بنسبة 20.4 في المائة لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 4.6 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وسجل مصرف الراجحي نمواً في الأرباح بنسبة ملحوظة، إذ بلغ صافي ربحه 5.2 مليار دولار أمريكي في العام 2024 مقابل 4.4 مليار دولار أمريكي في العام السابق، مدعوماً بارتفاع صافي إيرادات التمويل والاستثمار. كما حقق البنك الأهلي السعودي نمواً بنسبة 5.9 في المائة في أرباحه السنوية لتصل إلى 5.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.3 مليار دولار أمريكي في العام 2023، مدفوعاً بزيادة دخل العمليات الخاصة نتيجة نمو المحفظة التمويلية بنسبة 8.8 في المائة. أما على أساس ربع سنوي، فقد بلغ صافي ربح البنك للربع الرابع من العام 2024 نحو 1.5 مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً بنسبة 11.7 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. وسجل بنك الرياض ارتفاعاً بنسبة 15.8 في المائة في صافي الربح ليصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 2.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023، مدفوعاً بارتفاع نمو إيرادات الرسوم والعمولات وصافي دخل العمليات الخاصة.

وبرز قطاع الاتصالات كأكبر مساهم في صافي أرباح السوق المالية السعودية في العام 2024، متفوقاً على بقية القطاعات من حيث النمو المطلق والنمو النسبي للأرباح. إذ سجل القطاع صافي ربح إجمالي قدره 7.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقابل 4.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023، مسجلاً نمواً لافتاً بنسبة 69.8 في المائة على أساس سنوي. أما على أساس سنوي، قفز صافي الأرباح في الربع الرابع من العام 2024 بنحو خمسة أضعاف ليبلغ 3.9 مليار دولار أمريكي مقابل 798.9 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وجاء هذا النمو مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء شركة الاتصالات السعودية التي سجلت نمواً سنوياً بنسبة 85.7 في المائة في أرباحها لتبلغ 6.6 مليار دولار أمريكي مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 6 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 20.2 مليار دولار أمريكي، إلى جانب المكاسب غير المتكررة من بيع أصول خلال العام. إلا أن إجمالي الإيرادات تأثر سلباً نتيجة لزيادة تكلفة المبيعات خلال العام. من جهتها، واصلت موبايي تحقيق نمو قوي، إذ ارتفع صافي أرباحها إلى 828.0

صافي ربح قدره 11.0 مليار دولار أمريكي، بعد أن تكبدت خسائر بلغت 17.5 مليار دولار أمريكي في العام 2023، ويعزى هذا التحول إلى المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم العقارات.

السعودية

تراجعت أرباح الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في السنة المالية 2024، إذ انخفض إجمالي صافي أرباح الشركات المدرجة بنسبة 3.2 في المائة ليبلغ 150.9 مليار دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 155.9 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وعلى الرغم من هذا التراجع الإجمالي، سجل كلا من قطاعي البنوك والاتصالات نمواً في أرباحها السنوية، في حين تكبد قطاع الطاقة خسائر شديدة أثرت على إجمالي أداء السوق. وفي الربع الرابع من العام 2024، ارتفعت الأرباح الإجمالية بنسبة 3.1 في المائة على أساس سنوي، وذلك على الرغم من استمرار الضغوط على قطاع الطاقة، الذي سجل انخفاضاً سنوياً بنسبة 15.4 في المائة، وتراجعاً بنسبة 10.8 في المائة مقارنة بالربع السابق، ليبلغ صافي أرباحه 23.1 مليار دولار أمريكي. وشهدت قطاعات رئيسية أخرى مثل المرافق العامة، والمواد الأساسية، والاستثمار والتمويل تراجعاً في الأرباح خلال هذا الربع. إلا أن هذا التراجع قابله نمو أرباح قطاعي الأغذية والمشروبات وتجارة التجزئة، الأمر الذي ساهم في الحد من الانخفاض العام للنتائج المالية للسوق.

وسجلت أرامكو السعودية تراجعاً في أرباحها السنوية للعام 2024، إذ انخفض صافي ربح الشركة بنسبة 13.0 في المائة على أساس سنوي خلال السنة المالية 2024، نتيجة لانخفاض أسعار النفط الخام وتراجع كميات المبيعات، بالإضافة إلى تراجع أسعار المنتجات المكررة والكيماوية. إلا أن هذه الضغوط قابلها جزئياً ارتفاع أحجام مبيعات المنتجات المكررة والكيماوية، الأمر الذي ساهم في الحد من التراجع الكلي للأرباح. أما في الربع الرابع من العام 2024، تراجع صافي ربح أرامكو بنسبة 15.7 في المائة ليبلغ 24.1 مليار دولار أمريكي، مقابل 27.4 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023.

في المقابل، ارتفعت أرباح قطاع البنوك بنسبة 13.9 في المائة لتبلغ 21.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقابل 18.7 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وعلى صعيد

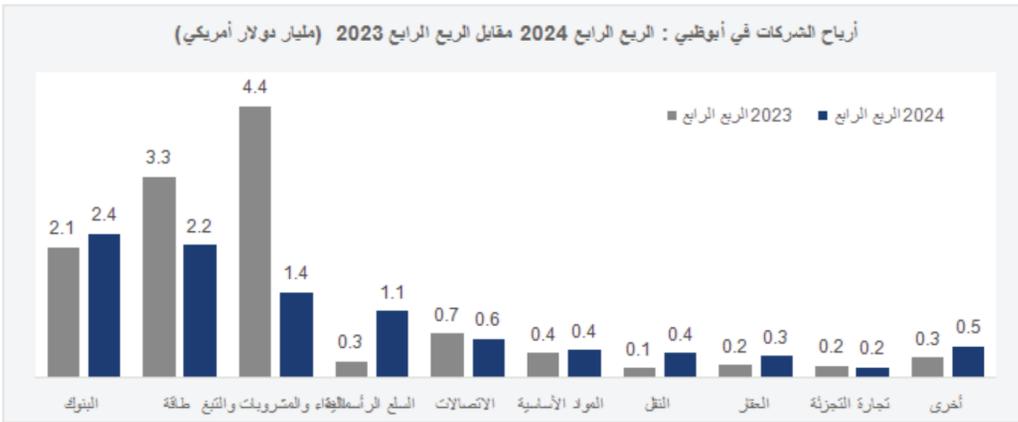
كويتي. وباستثناء هذا التأثير الاستثنائي، كان من المتوقع أن يشهد صافي الربح زيادة بنسبة 70 في المائة، مدفوعاً بتحسين الإيرادات التشغيلية. من جهة أخرى، سجلت شركة زين انخفاضاً في صافي أرباحها بنسبة 4.0 في المائة في السنة المالية 2024، إذ بلغت 676.8 مليون دولار أمريكي مقابل 701.0 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وعلى الرغم من ذلك، حققت زين زيادة بنسبة 3 في المائة في الإيرادات على أساس سنوي، بدعم من الأداء الإيجابي في أسواقها الرئيسية مثل العراق والبحرين والأردن والسعودية والكويت. ويعزى انخفاض الأرباح إلى مكاسب استثنائية غير مكررة جنتها الشركة من صفقة بيع وإعادة تأجير أبراج الاتصالات في السعودية خلال السنة المالية 2023. أما شركة الاتصالات الكويتية (اس تي سي)، فقد سجلت انخفاضاً بنسبة 3.8 في المائة في صافي أرباحها، التي بلغت 102.3 مليون دولار أمريكي في العام 2024 مقابل 106.3 مليون دولار أمريكي في العام 2023.

أما على صعيد قطاع العقارات الكويتية فقد سجل أداءً إيجابياً في السنة المالية 2024. إذ سجلت الشركة العقارية الكويتية صافي ربح قدره 43.7 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 36.7 مليون دولار أمريكي في العام 2023، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات الإيجارات العقارية وزيادة التغير في القيمة العادلة لمحفظه العقارات الاستثمارية. من جانبها، أعلنت شركة دار الثريا العقارية عن ارتفاع ملحوظ في صافي أرباحها إلى 7.6 مليون دولار أمريكي مقابل 1.0 مليون دولار أمريكي في العام السابق، مدفوعاً بزيادة في التقييمات العادلة للعقارات وانخفاض تكاليف التمويل. أما الشركة الوطنية العقارية، فقد تمكنت من العودة إلى الربحية خلال السنة المالية 2024، محققة صافي ربح قدره 30.3 مليون دولار أمريكي، بعد أن كانت قد سجلت صافي خسارة قدرها 114.5 مليون دولار أمريكي في العام 2023. ويعزى هذا التحول إلى الزيادة في صافي الحصة من نتائج أعمال شركة محاصة.

من جهة أخرى، سجل قطاع الاستثمار والتمويل نمواً ملحوظاً في أرباحه خلال السنة المالية 2024، إذ ارتفع إجمالي صافي أرباح القطاع بنسبة 47.5 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 669.3 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 453.8 مليون دولار أمريكي في العام 2023. إلا أن أرباح القطاع على أساس ربع سنوي عن فترة الربع الرابع من العام 2024، تراجعت بنسبة 6.0 في المائة في الربع الرابع من العام 2024 لتسجل 113.5 مليون دولار أمريكي مقابل 120.8 مليون دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام السابق. ويعزى تحسن أداء القطاع بصفة رئيسية إلى النتائج المالية لشركة الاستثمار الوطنية التي حققت أرباحاً قياسية بلغت 39.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 13.5 مليون دولار أمريكي في العام 2023، بنمو بلغت نسبته 192.9 في المائة، نتيجة للمكاسب المحققة وغير المحققة على الأصول المالية. كما سجلت مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار نمواً في صافي أرباحها لتبلغ 45.9 مليون دولار أمريكي في العام 2024، مقابل 22.9 مليون دولار أمريكي في العام السابق، بدعم من زيادة إيرادات العقود وارتفاع الأرباح المحققة من مبيعات الأقساط. من جانبها، تحولت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) إلى الربحية خلال السنة المالية 2024، مسجلة

تراجع أرباح قطاع الاتصالات بنسبة 10% العام الماضي

3



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

ضمن القطاع تراجع أرباحها السنوية خلال السنة المالية 2024، بصدارة الشركة الدولية القابضة التي سجلت انخفاضاً بنسبة 42.7 في المائة في صافي أرباحها لتصل إلى 4.3 مليار دولار أمريكي مقابل 7.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة. كما تراجعت أرباح مجموعة «أغذية»، إحدى أبرز الشركات العاملة في قطاع الأغذية والمشروبات في أبوظبي، بنسبة 31.5 في المائة لتسجل 3.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 4.6 مليار دولار أمريكي في العام السابق. وعلى صعيد مختلف، سجلت شركة الإمارات للاتصالات، وهي الشركة الوحيدة المدرجة ضمن قطاع الاتصالات، نمواً بوتيرة معتدلة بنسبة 4.3 في المائة على أساس سنوي في صافي أرباحها التي بلغت 2.9 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 2.8 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023.

دبي

ارتفع صافي ربح الشركات المدرجة في دبي بنسبة 16.0 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 25.4 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 21.9 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وتركز نمو الأرباح خلال العام بشكل كبير على ثلاث قطاعات، وهي تحديداً قطاعات البنوك والعقارات والمرافق العامة. ومثلت هذه القطاعات وحدها ما نسبته 82.8 في المائة من إجمالي صافي الأرباح التي سجلتها البورصة خلال السنة المالية 2024 مقابل نسبة 88.1 في المائة من إجمالي صافي الأرباح خلال السنة المالية 2023. وفي هذا السياق، سجلت عشرة من أصل ثلاثة عشر قطاعاً من قطاعات البورصة نمواً في صافي الأرباح على أساس سنوي خلال السنة المالية 2024 بينما سجل القطاعان المتبقيان

المالية 2024، لتصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي مقابل 2.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وبالمثل، أفاد بنك أبوظبي الأول، أكبر بنك في الإمارات، بتحسين أرباحه بنسبة 4 في المائة خلال السنة المالية 2024، لتبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي مقابل 4.46 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023، مدعوماً بارتفاع الإيرادات التشغيلية، الأمر الذي ساهم في تعويض أثر ارتفاع مخصصات انخفاض القيمة. بالإضافة إلى ذلك، عاد بنك الشارقة مرة أخرى للربحية، مسجلاً صافي أرباح بقيمة 104.7 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقارنة بخسارة بلغت 74.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية السابقة.

وسجل قطاع الطاقة ثاني أكبر صافي أرباح للسنة المالية 2024، إذ بلغ 6.8 مليار دولار أمريكي مقابل 6.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وسجلت ثلاث من أصل أربع شركات مدرجة ضمن قطاع الطاقة نمواً في صافي الأرباح خلال العام. وسجلت أدنوك للغاز أكبر صافي ربح للسنة المالية 2024 في القطاع، إذ بلغ صافي ربح الشركة 5.0 مليار دولار أمريكي مقابل 4.7 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وبالمقارنة، تحسن صافي ربح أدنوك للحفر بنسبة 26.6 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 1.3 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة وأعلنت عن تسجيلها لأعلى مستوى إيرادات على أساس ربع سنوي بقيمة بلغت 1.38 مليار دولار أمريكي منذ طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام. وجاء الأداء القوي للشركة مدعوماً بالطلب القوي على الغاز المحلي الذي دعم نمو حجم الأعمال، هذا إلى جانب تحسن الأسعار.

من جهة أخرى، انخفض صافي ربح قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة حادة بلغت 42.2 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 4.4 مليار دولار أمريكي مقابل 7.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وشهدت ثلاث شركات

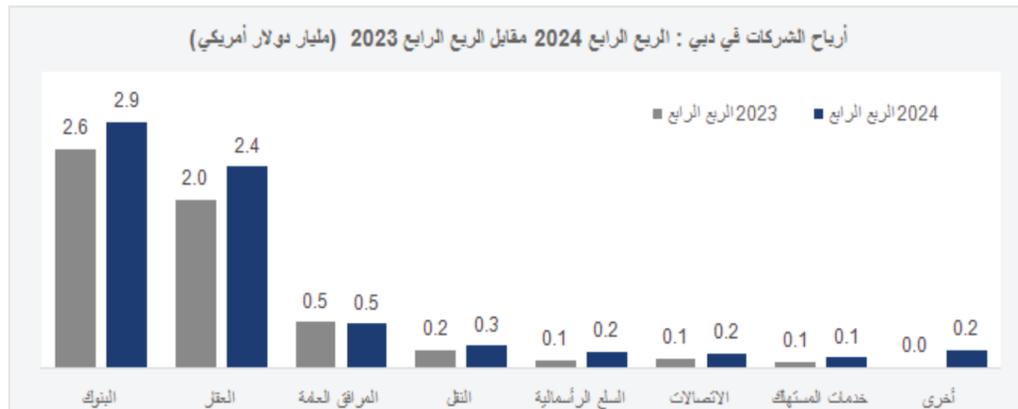
مليون دولار أمريكي مقابل 594.9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023، بزيادة بلغت نسبتها 39.2 في المائة، مدفوعة بارتفاع الإيرادات بنسبة 8.6 في المائة على أساس سنوي، بفضل نمو الأرباح في مختلف القطاعات وتوسع قاعدة العملاء. وفي المقابل، سجلت زين السعودية تراجعاً حاداً في صافي أرباحها بنسبة 52.9 في المائة لتبلغ 158.9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 337.7 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023، نتيجة ارتفاع المصاريف التشغيلية وزيادة مخصصات خسائر الائتمان، مما أثر سلباً على الأداء العام للشركة خلال العام.

وسجل قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ ثاني أعلى صافي أرباح بين قطاعات السوق السعودية خلال السنة المالية 2024، إذ بلغ صافي ربح القطاع 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي في العام 2023، مدفوعاً بنمو واسع النطاق شمل معظم مكونات القطاع. وساهمت مجموعة صافولا بصفة رئيسية في هذا التحسن، إذ قفز صافي الربح بأكثر من 11 ضعفاً ليصل إلى 2.7 مليار دولار أمريكي مقابل 239.7 مليون دولار أمريكي في العام السابق. وقد جاء هذا النمو القوي مدعوماً بتحسين أداء قطاعي التجزئة والأغذية المجمدة، اللذين سجلا نمواً بنسبة 3 في المائة و6 في المائة، على التوالي، مما ساهم في تعويض تراجع قطاع التصنيع الغذائي، الذي تأثر بانخفاض أسعار السلع وتصفية عمليات شركة صافولا المغرب. وفي ذات السياق، سجلت الشركة الوطنية للتنمية الزراعية (نادك) نمواً ملحوظاً في صافي أرباحها لتبلغ 206.4 مليون دولار أمريكي مقابل 80.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وقد دعم هذا النمو ارتفاع الإيرادات بنسبة 0.73 في المائة، متضمنة مكاسب بقيمة 180.29 مليون ريال سعودي من قطاع البروتين الذي أطلق حديثاً. إلا أن تراجع مبيعات قطاعات الألبان والمشروبات والزراعة حد من هذا النمو.

أبوظبي

انخفض صافي ربح الشركات المدرجة في بورصة أبوظبي في السنة المالية 2024 بنسبة 7.1 في المائة، ليصل إلى 36.2 مليار دولار أمريكي مقابل 38.9 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وجاء التراجع في صافي الأرباح الإجمالية مدفوعاً بصفة رئيسية بانخفاض حاد في أرباح قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ بنسبة 42.2 في المائة، إذ بلغت أرباح القطاع 4.4 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 7.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وجاء قطاع السلع الرأسمالية في المرتبة الثانية من حيث تراجع الأرباح، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 19.1 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي خلال السنة المالية 2024 مقابل 3.1 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. في المقابل، سجل قطاع البنوك أداءً قوياً، إذ ارتفع صافي الربح بنسبة 15.1 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 10.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024 مقابل 8.9 مليار دولار أمريكي في السنة المالية السابقة.

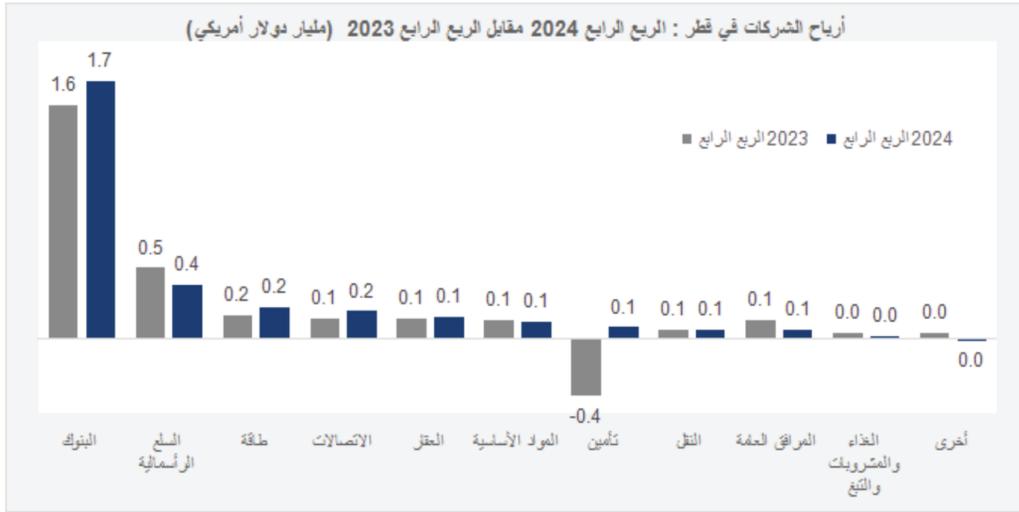
ويعزى نمو ربح قطاع البنوك بصفة رئيسية إلى أداء بنك أبوظبي التجاري، الذي سجل قفزة في أرباحه السنوية بنسبة 14.8 في المائة في السنة



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

تراجع أرباح شركات الطاقة والمرافق العامة أثر سلباً على النمو

4



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحث كامكو إنفست

أمريكي، بزيادة بلغت نسبتها 7.8 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2023، بدعم من ارتفاع القروض والسلف بنسبة 7 في المائة لتصل إلى 911 مليار ريال قطري (ما يعادل 250 مليار دولار أمريكي). وأوصى مجلس إدارة البنك بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 37 في المائة (0.37 ريال قطري للسهم الواحد) من القيمة الاسمية للسهم عن النصف الثاني من العام، ليصل إجمالي التوزيعات السنوية إلى 70 في المائة من القيمة الاسمية للسهم (0.70 ريال قطري للسهم الواحد). وارتفعت الإيرادات التشغيلية للبنك بنسبة 6 في المائة لتبلغ 41.3 مليار ريال قطري (11.4 مليار دولار أمريكي)، مما يعكس تنوع مصادر الدخل. في المقابل، حقق مصرف قطر الإسلامي صافي ربح قدره 1.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 7.0 في المائة على أساس سنوي، بدعم رئيسي من نمو صافي الدخل من أنشطة التمويل والاستثمار بنسبة 10.0 في المائة ليصل إلى 2.9 مليار دولار أمريكي. كما سجل إجمالي إيرادات المصرف نمواً بنسبة 9.4 في المائة ليصل إلى 3.21 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.94 مليار دولار في السنة المالية 2023. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية إضافية بنسبة 55 في المائة، لترتفع التوزيعات السنوية إلى نسبة 80 في المائة من رأس المال المدفوع. من جانبه، سجل مصرف قطر الدولي الإسلامي نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح بنسبة 8.2 في المائة، ليبلغ 345.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 319.1 مليون دولار في السنة المالية 2023.

كما شهد قطاع الاتصالات نمواً ملحوظاً في أرباحه خلال السنة المالية 2024. إذ سجلت مجموعة أوريدو أرباحاً صافية قدرها 942.4 مليون دولار

السياق، شهد صافي ربح مجموعة تيكوم للسنة المالية 2024 زيادة بنسبة 13.9 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 334.5 مليون دولار أمريكي مقابل 293.6 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023، وتعزو الشركة الفضل في هذا النمو الملحوظ إلى الإيرادات القياسية والأداء القوي لكافة قطاعات الأعمال.

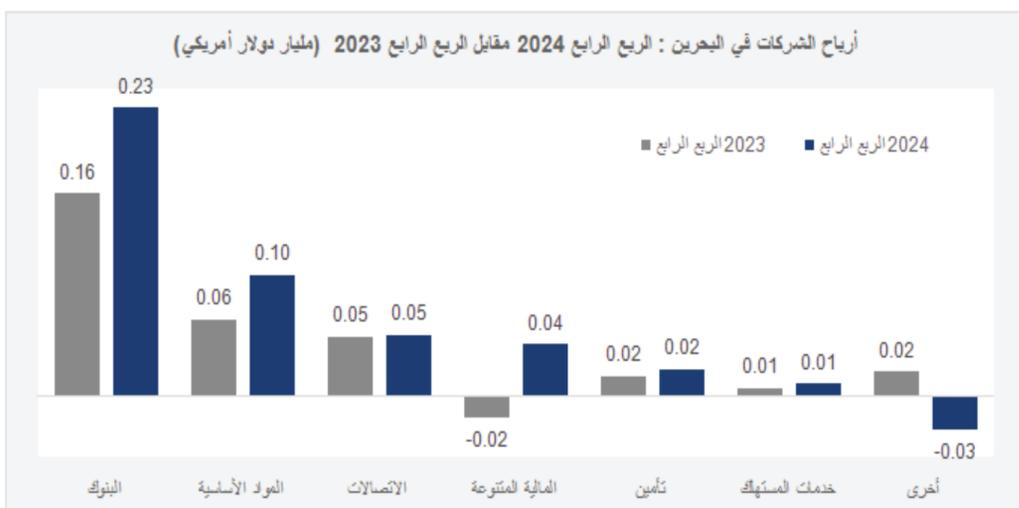
قطر

شهدت الشركات المدرجة في بورصة قطر نمواً ملحوظاً في أرباحها خلال السنة المالية 2024، إذ ارتفعت بنسبة 8.5 في المائة على أساس سنوي. وجاء هذا النمو بصفة رئيسية بدعم من قطاعات البنوك، والتأمين، والطاقة. في المقابل، كان هناك انخفاض في أرباح بعض القطاعات الأخرى مثل المواد الأساسية، والسلع الرأسمالية، والمرافق العامة، مما أثر جزئياً على مستوى النمو العام لصافي الأرباح. وعلى مستوى الربع الرابع من العام 2024، سجلت الشركات المدرجة في قطر زيادة قوية بنسبة 20.0 في المائة في صافي الأرباح لتصل إلى 3.0 مليار دولار أمريكي مقارنة بنفس الربع من العام السابق عند 2.5 مليار دولار أمريكي.

وسجل قطاع البنوك في قطر أداءً قوياً خلال السنة المالية 2024، إذ ارتفعت أرباحه بنسبة 6.8 في المائة لتصل إلى 8.3 مليار دولار أمريكي، بما يقرب من نسبة 47.6 في المائة من إجمالي أرباح الشركات المدرجة في البورصة خلال العام. وأعلن بنك قطر الوطني عن تسجيل صافي ربح قدره 4.6 مليار دولار

انخفاضاً على أساس سنوي خلال العام. أما على أساس ربع سنوي، شهدت الشركات المدرجة في سوق دبي المالي أداءً قوياً في الربع الرابع من العام 2024، إذ ارتفع صافي الربح بنسبة 20.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 6.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.6 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بأداء قوي عبر عدة قطاعات، وعلى رأسها البنوك والعقارات والمرافق العامة، والتي شكلت مجتمعة ما يقرب من نسبة 86.4 في المائة من إجمالي أرباح السوق خلال هذا الربع. وتحسن صافي ربح قطاع البنوك بنسبة 12.2 في المائة ليبلغ 2.9 مليار دولار أمريكي، في حين حقق القطاع العقاري نمواً بنسبة 19.7 في المائة ليصل ربحه إلى 2.4 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة. وتجدد الإشارة على أنه من أصل 13 قطاعاً مدرجاً في سوق دبي المالي، شهدت 8 قطاعات نمواً في الأرباح على أساس سنوي، بينما سجلت 5 قطاعات، من بينها قطاع المرافق العامة، تراجعاً في صافي الأرباح في الربع الرابع من العام 2024. هذا وسجل قطاع البنوك أداءً قوياً في السنة المالية 2024، إذ ارتفع صافي الربح بمقدار 1.3 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 12.6 مليار دولار أمريكي، مقابل 11.3 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وعلى أساس ربع سنوي، سجل القطاع زيادة هامشية بنسبة 1.2 في المائة في صافي ربح في الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 2.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.86 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بالأداء القوي لبنك الإمارات دبي الوطني الذي ارتفعت أرباحه بنسبة 6.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 6.3 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقابل 5.8 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. كما أعلن بنك دبي الإسلامي عن تسجيل صافي ربح قدره 2.2 مليار دولار أمريكي، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة 16.7 في المائة. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع صافي ربح بنك المشرق بنسبة 3.3 في المائة ليصل إلى 2.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.3 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وتعزى قوة أرباح بنك الإمارات دبي الوطني إلى الاستثمارات الاستراتيجية في الخدمات المصرفية الرقمية وتوسيع شبكة الفروع، مما ساهم في توليد إيرادات جديدة. من جهة أخرى، تعزى أرباح بنك المشرق إلى نمو الأرباح الإقليمية إلى جانب زيادة الإيرادات التشغيلية وزيادة صافي إيرادات الفوائد.

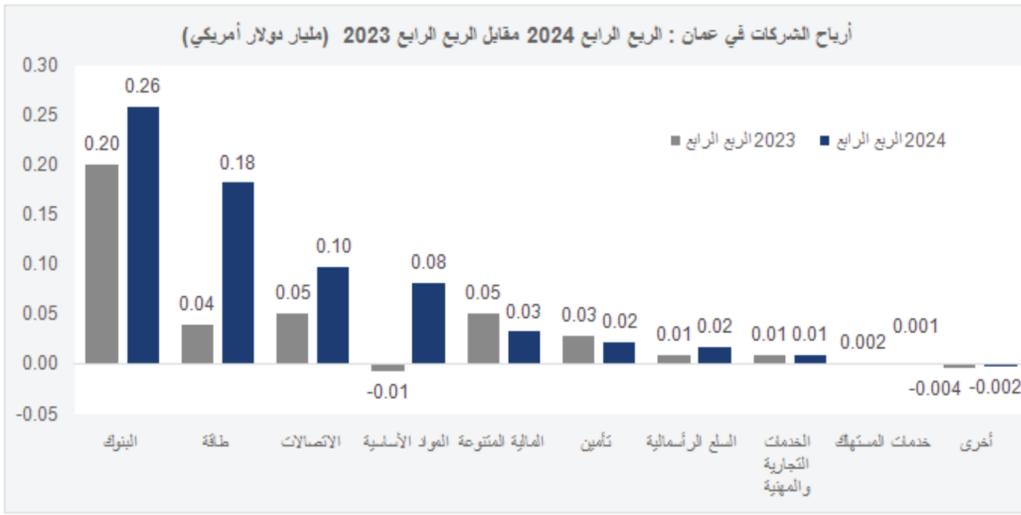
وشهد صافي الأرباح الإجمالية للقطاع العقاري نمواً بنسبة 12.2 في المائة على أساس سنوي في السنة المالية 2024، ليصل إلى 6.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وحققت إعمار العقارية صافي ربح قدره 3.7 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مما أدى إلى تسجيلها لنمو بنسبة 16.2 في المائة على أساس سنوي مقارنة بصافي ربح قدره 3.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وقد عكست النتائج المالية لشركة إعمار للعام 2024 الأداء التشغيلي القوي والنمو المستمر في قطاعات أعمالها الرئيسية، إذ سجلت الشركة مبيعات عقارية بنحو 70 مليار درهم إماراتي (19 مليار دولار أمريكي)، بزيادة بلغت نسبتها 72 في المائة مقارنة بالسنة المالية 2023. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الشركة على توزيع أرباح بنسبة 100 في المائة بقيمة إجمالية بلغت 8.8 مليار درهم إماراتي (2.4 مليار دولار أمريكي). وفي هذا



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحث كامكو إنفست

السوق العمانية حققت أعلى معدل نمو سنوي في الأرباح

5



المصدر: البيانات المالية للشركات، بلومبرج، رويترز وبحوث كامكو إنفست

الطاقة أداءً لافتاً، إذ تضاعفت أرباحه أكثر من أربع مرات مسجلة 182.8 مليون دولار أمريكي، بنمو سنوي استثنائي بلغت نسبته 350.9 في المائة. وسجل قطاع الطاقة تراجعاً حاداً في أدائه خلال السنة المالية 2024، إذ انخفض إجمالي صافي الربح بنسبة 43.8 في المائة ليصل إلى 1.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.8 مليار دولار في السنة المالية 2023. وأعلنت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج (أوكيب)، المدرجة حديثاً، عن تسجيلها لصافي ربح قدره 834.7 مليون دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 48.2 في المائة على أساس سنوي مقابل 1.6 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وعلى الرغم من انخفاض صافي الربح، إلا أن «أوكوب» واصلت تحقيق أداء تشغيلي قوي، إذ سجلت إيرادات بقيمة 841 مليون ريال عماني (ما يعادل 2.2 مليار دولار أمريكي)، وبلغ إنتاجها اليومي 228,000 برميل نفط مكافئ. كما شهدت شركة أو كيو لشبكات الغاز، إحدى الشركات الأخرى المدرجة ضمن القطاع، تراجعاً في صافي أرباحها بنسبة 13.9 في المائة ليصل إلى 124.1 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقابل 144.2 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023.

وسجل قطاع البنوك أداءً قوياً في السنة المالية 2024، محققاً نمواً في صافي الربح بنسبة 15.2 في المائة ليصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وجاء قطاع المرافق في المرتبة الثانية من حيث حجم الأرباح، إذ سجل إجمالي صافي ربح قدره 261.6 مليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 51.8 في المائة على أساس سنوي مقارنة بالسنة المالية 2023 (130.9 مليون دولار أمريكي). أما على صعيد الأداء الفردي للشركات المدرجة ضمن قطاع البنوك، حقق بنك مسقط - أكبر بنك في السلطنة - ارتفاعاً بنسبة 6.2 في المائة في صافي أرباحه، مسجلاً 585.9 مليون دولار أمريكي مقابل 551.8 مليون دولار في السنة المالية 2023. وأرجع البنك هذا النمو إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد من أعماله المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى نمو دخل التمويل الإسلامي بنسبة 6.1 في المائة ليصل إلى 397.7 مليون ريال عماني (1.0 مليار دولار أمريكي)، مقابل 374.82 مليون ريال عماني (973.6 مليون دولار أمريكي) في السنة المالية 2023. كما ارتفعت إيرادات غير الفوائد بنسبة 5.1 في المائة لتبلغ 145 مليون ريال عماني (376 مليون دولار أمريكي)، مقابل 138 مليون ريال عماني (358.5 مليون دولار أمريكي) في الفترة المقابلة من العام السابق.

دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وضمن القطاع، عادت شركة البحرين للتسهيلات التجارية إلى الربحية مرة أخرى بعد تسجيلها أرباحاً بقيمة 13.4 مليون دولار أمريكي، مقارنة بخسارة صافية بلغت 81.7 مليون دولار أمريكي في العام السابق. من جانب آخر، سجلت مجموعة جي إف إتش المالية صافي ربح قدره 118.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مقابل 102.9 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023، مستفيدة من الأداء القوي لخدماتها المصرفية الاستثمارية وأعمال الخزينة إلى جانب الأنشطة الاستثمارية الخاصة وأنشطة البنوك التجارية. وسجل قطاع الاتصالات نمواً هامشياً في صافي الربح عن فترة السنة المالية 2024 بنسبة 1.1 في المائة ليصل إلى 208.7 مليون دولار أمريكي، مقابل 206.5 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وسجلت شركة بتلكو، المعروفة حالياً باسم «بيون»، صافي ربح قدره 193 مليون دولار أمريكي، بدعم من استراتيجيتها الناجحة في التحول إلى مجموعة تكنولوجية متكاملة، مع التركيز على عمليات الاستحواذ الاستراتيجية لتعزيز محفظتها الرقمية. وفي هذا السياق، أكملت «بيون سوليوشنز»، الذراع التكنولوجية للمجموعة، استحواذها على شركتي «Insomea Computer Solutions» و«Link Development».

عمان

سجلت الشركات المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية تراجعاً في إجمالي صافي أرباحها للسنة المالية 2024 بنسبة 13.7 في المائة ليصل إلى 3.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.9 مليار دولار في السنة المالية 2023. ويعزى هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى تراجع أرباح قطاع الطاقة، الذي استحوذ بمفرده على أكثر من 30.6 في المائة من إجمالي صافي ربح السوق خلال العام، إلى جانب الأداء الضعيف لقطاعات أخرى كالتأمين والنقل والأغذية والمشروبات والتبغ. وعلى الرغم من التراجع السنوي، أظهر الربع الرابع من العام 2024 أداءً قوياً، إذ قفز إجمالي صافي الربح بنسبة 83.4 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 702.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 383.0 مليون دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وكان قطاع البنوك، الذي يعد أكبر القطاعات من حيث القيمة السوقية، المحرك الأساسي لهذا النمو، إذ ارتفعت أرباحه بنسبة 29.0 في المائة لتصل إلى 258.9 مليون دولار أمريكي. كما حقق قطاع

أمريكي، مقابل 826.2 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2023. وارتفعت إيرادات المجموعة بنسبة 2 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 6.5 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024، مدفوعة بأداء إيجابي ومستدام في العراق والجزائر والكويت وتونس وجزر المالديف، في حين قابل هذا النمو انخفاض الإيرادات من قطر وسلطنة عمان. كما ارتفعت الأرباح قبل احتساب تكاليف احتساب الفائدة، والضرائب، والاستهلاك، والإطفاء بنسبة 3 في المائة لتبلغ 2.8 مليار دولار أمريكي، مما ساهم في زيادة هامش الربحية إلى نسبة 42.5 في المائة، بدعم من نمو الإيرادات. أما فودافون قطر فقد أعلنت عن تسجيل صافي ربح قدره 164.7 مليون دولار أمريكي في السنة المالية 2024، بنمو بلغت نسبته 11.2 في المائة على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 880 مليون دولار أمريكي، بدعم من نمو إيرادات الخدمات التي بلغت 760 مليون دولار أمريكي. كما بلغ عدد عملاء الهاتف المتحرك 2.1 مليون عميل. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 12 في المائة من القيمة الاسمية للسهم (أي ما يعادل 0.12 ريال قطري للسهم).

البحرين

تراجع إجمالي صافي ربح الشركات المدرجة في البحرين في السنة المالية 2024 بنسبة 12.5 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 2.0 مليار دولار أمريكي، وذلك نتيجة لانخفاض أرباح قطاع البنوك، الذي هبط صافي أرباحه من 1.3 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2023 إلى 1.0 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2024. وبالمقارنة، شهد قطاع المواد الأساسية قفزة ملحوظة في صافي الأرباح بنسبة 56.4 في المائة على أساس سنوي، ليصل إلى 489.5 مليون دولار أمريكي خلال السنة المالية 2024، مدفوعاً بالأداء القوي لشركة ألمنيوم البحرين، المكون الوحيد لهذا القطاع، والتي سجلت نمواً مماثلاً في أرباحها بفضل العائدات الأعلى الفورية للألمنيوم والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات خلال الربع الرابع من العام 2024، نتيجة شح الإمدادات وتداعيات التوترات الجيوسياسية.

وعلى صعيد الأداء ربع السنوي، سجلت الشركات المدرجة في البحرين نمواً ملحوظاً في صافي ربحها عن فترة الربع الرابع من العام 2024، بارتفاع بلغت نسبته 43.2 في المائة على أساس سنوي ليبلغ 426.6 مليون دولار أمريكي، بدعم رئيسي من الأداء القوي لكل من قطاع البنوك وقطاع المواد الاساسية. وأعلنت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) عن تسجيل صافي ربح قدره 98.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة سنوية بلغت نسبتها 58.4 في المائة. وبالمثل، ارتفع صافي ربح قطاع البنوك عن فترة الربع الرابع من العام 2024 بنسبة 42.3 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 234.4 مليون دولار أمريكي، مقابل 164.7 مليون دولار في الربع الرابع من العام 2023. في المقابل، تحسن ربح قطاع الاتصالات في الربع الرابع من العام 2024، ليصل إلى 48.9 مليون دولار أمريكي. وشهد صافي ربح قطاع الاستثمار والتمويل قفزة هائلة في السنة المالية 2024، مسجلاً نمواً بنسبة 295.4 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 150.0 مليون دولار أمريكي، مقابل 37.9 مليون

ضمن مشاركته في «لنكن على دراية»

بيت التمويل الكويتي: البنوك والجهات المرخصة تمثل الاستثمار الآمن

حذر من كيانات مصنعة بلا رقابة واستثمارات وهمية أو عالية المخاطر

كما تتيح «الصناديق الاستثمارية» تنمية أموال المساهمين فيها مقابل رسوم محددة، وتتنوع مجالات استثمار الصناديق لتشمل «الأسهم والسندات والبضائع وأسواق النقد وغيرها»، وتخضع الصناديق الاستثمارية للبنوك لرقابة وترخيص هيئة أسواق المال. وتتميز «حسابات التوفير الاستثمارية» التي تقدم هي الأخرى أرباحاً لعملائها، بإمكانية السحب من الحساب والإيداع فيه بأي وقت.

كما تلعب «خطط الاستثمار قصيرة وطويلة الأجل» دوراً في مساعدة العملاء على سد الاحتياجات المستقبلية لهم ولأسرهم مثل تعليم الأبناء، إطلاق مشروع شخصي، أو عند التقاعد أو غير ذلك، من خلال ادخار الأموال في حساب مصرفي بشكل منتظم واستثمارها لتحقيق العوائد، لتكون جاهزة عند انتهاء الفترة.

وحذر بيت التمويل الكويتي جمهور العملاء من الانخراط في الاستثمارات عالية المخاطر التي يجري الترويج لها مؤخراً، ولا تخضع لجهة رقابية تنظم عملها وتضع القوانين التي تضمن للمستثمر الحماية، فيما يزيد انتشار الكثير من الشركات الوهمية وعمليات الاحتيال عبر الإعلانات التي تروج لأرباح سريعة وعالية بلا حماية، داعياً إلى عدم التفاعل مع الاتصالات وتجاهل الإعلانات والرسائل النصية والإلكترونية مجهولة المصدر، مع الاستعانة بذوي الخبرة من المختصين عند اتخاذ قرار الاستثمار.



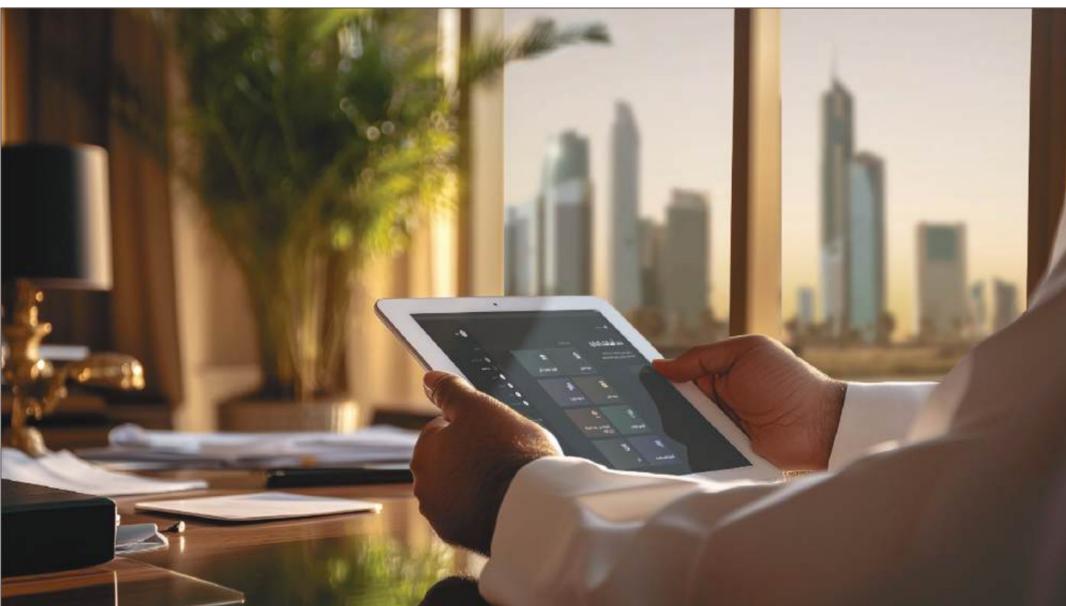
ومن أبرز أنواع الاستثمار الذي تطرحه البنوك، «الودائع الاستثمارية» وفيها يقوم البنك باستثمار إيداعات العملاء لتحقيق أفضل العوائد خلال فترات زمنية معينة، ويحق للعملاء استرداد مبلغ الوديعة بعد مرور الفترة المحددة في العقد،

أكد بيت التمويل الكويتي أن البنوك الكويتية توفر مجموعة متنوعة من الفرص الاستثمارية التي تساعد العملاء على تنمية مدخراتهم والحصول على عوائد جيدة بمخاطر محدودة ومحسوبة وفي إطار تنظيمي واضح من المسؤولية القانونية والإدارية، مشيراً في بيان صحفي ضمن جهوده في دعم حملة «لنكن على دراية» لنشر الوعي المصرفي بالتعاون مع بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت، إلى أن البنوك بما تطرحه من فرص استثمارية مع خضوعها لرقابة بنك الكويت المركزي، تمثل الخيار الآمن والمستقر للراغبين في استثمار مدخراتهم وأموالهم، بجانب الشركات والجهات الرسمية الأخرى المرخصة والخاضعة لرقابة ومتابعة الهيئات المعنية بحماية الاقتصاد الوطني والتعاملات المالية والأنشطة الاستثمارية.

وتوفر البنوك الكويتية خدمات ومنتجات مختلفة للاستثمار الآمن، تغني عن الدخول في أنشطة استثمارية مع جهات مجهولة تقدم وعوداً بتدفقات مالية مزعومة من وراء مشاريع إن لم تكن وهمية فهي غير آمنة ومخاطرها عالية جداً، في وقت تساعد البنوك الراغبين في استثمار أموالهم ومدخراتهم على تحقيق أفضل العوائد من خلال أدوات استثمارية تتسم بالتنوع وتناسب مختلف القدرات والإمكانات للراغبين في الاستثمار، تدار باحترافية من قبل كوادر مهنية متخصصة، وتخضع لسلطات وتعليمات ومتابعة الجهات الرقابية متعددة المستويات.

لتمكين المستثمرين من تحديد أهدافهم المالية وتحقيقها

The Family Office تطلق منصة Financial Goal في الكويت



أطلقت The Family Office، الشركة الرائدة في مجال إدارة الثروات في منطقة الخليج، منصتها الرقمية FinancialGoal.com في السوق الكويتي، لمساعدة الأفراد والعائلات على تحديد أهدافهم المالية وتحقيقها من خلال خطط استثمارية مدروسة في الأسواق الخاصة.

في ظل تزايد التحديات الاقتصادية وتنوع الفرص الاستثمارية، يواجه الكثير من المستثمرين صعوبة في وضع تصوّر مالي واضح لمستقبلهم. صُمّمت منصة Financial Goal لتلبية هذه الحاجة، حيث تتيح للمستثمرين إمكانية تحديد أهداف مالية واضحة كالتخطيط للتقاعد أو تمويل تعليم الأبناء أو ترك إرث مستدام، وتصور السيناريوهات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وبناء استراتيجيات قائمة على استثمارات متوسطة وطويلة الأمد في الأسواق الخاصة.

ما الذي يُميّز Financial Goal؟

- تحديد الأهداف المالية: يضع المستثمرون أهدافاً مالية واضحة، سواء كانت متوسطة أو طويلة الأجل، بحسب أولوياتهم.

- تصوّر السيناريوهات: بإدخال تفاصيل حول المدخرات والإيرادات والالتزامات، يتصور المستثمرون سيناريوهات مالية مختلفة تعكس تأثير القرارات الاستثمارية قبل تنفيذها.

- بناء خطط استثمارية مخصصة: بالتعاون مع المستشارين الماليين في The Family Office، يضع

المستثمرين على تحويل تطلعاتهم إلى نتائج ملموسة. نحن نؤمن بأن هذه المنصة ستمكّن الأفراد والعائلات في الكويت من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً، مبنية على أهداف واضحة وفرص مدروسة في الأسواق الخاصة.

ندعوكم للتعرف على المزيد حول منصة Finan- cial Goal وتجربة مزاياها الحصرية عبر الرابط الإلكتروني: <https://financialgoal.com/ar>.

المستثمرون خطماً استثمارية مصممة خصيصاً لتحقيق الأهداف المحددة من خلال الاستثمار في الأسواق الخاصة.

وعلق عثمان القرشي، الرئيس التنفيذي لشركة مكتب العائلة الكويتية للاستشارات الاستثمارية، على إطلاق المنصة في الكويت قائلاً: «يأتي إطلاق Financial Goal في السوق الكويتي في وقت تزداد فيه الحاجة إلى أدوات تخطيط مالي موثوقة تساعد

تمهيدا لإنشاء مقراتها الإقليمية والتوسع في حلولها الرقمية المتقدمة

ZainTECH تنهي إجراءات التحول لشركة وطنية في المملكة العربية السعودية



في التقنيات المتقدمة التي تسهم في تحقيق التحول الرقمي المستدام في المملكة، مع تركيزها على الحلول المدعمة بالذكاء الاصطناعي، تطورات التقنيات السحابية، وأمن المعلومات، حيث تؤكد الشركة دورها كمساهم رئيسي في تطوير الاقتصاد الرقمي في المنطقة، ودعم رؤية السعودية نحو مستقبل أكثر ابتكاراً.

وعلى المستوى الإقليمي لعمليات الشركة كان العام الأخير مؤثراً على مستوى تطور عملياتها، حيث عززت ZainTECH مكانتها كمزود رائد لحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية للمؤسسات والهيئات الحكومية في أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث واصلت توسيع قدراتها، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، وتقديم حلول مبتكرة عبر محافظتها المتنامية، التي تشمل: السحابة، الأمن السيبراني، البيانات الضخمة، الذكاء الاصطناعي، الطائرات بدون طيار، الروبوتات، الحلول الرقمية، والبنية التحتية الحديثة، وتراخيص البرمجيات.

وتواكب شركة ZainTECH الطلب الإقليمي المتصاعد على حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المؤسسية التي تعتمد على كفاءات الذكاء الاصطناعي، وتحفز التحول الرقمي المستدام، كما وسّعت تحالفاتها التكنولوجية وفتحت إمكانيات جديدة عبر: السحابة، الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، والحلول الرقمية. ونالت خدمات الشركة المبتكرة العديد من التقديرات الدولية والإقليمية، إذ حافظت على حضورها القوي في الساحة الإقليمية كمشاركة وقائدة للنقاشات حول مستقبل أكثر استدامة مدفوع بالذكاء الاصطناعي في فعاليات صناعية رئيسية، بما في ذلك GITEX وفعاليات AI & Web3 في دبي، وLEAP في الرياض، وCOMEX في مسقط، ونالت الشركة تكريمات عديدة منها: «الأكثر ابتكاراً في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات» ضمن جوائز Fast Company 2024، وصنفت قائداً للتحول الرقمي عن العام الأخير.

الإنجاز يعكس التزام الشركة برؤية 2030 الرامية إلى تعزيز الابتكار وبناء الشراكات الاستراتيجية والاستثمار في الكفاءات الوطنية

يسهم في تسريع تبني الحلول الرقمية المتطورة وتحقيق قيمة حقيقية للمؤسسات في مختلف القطاعات، كما سيوفر هذا التوسع فرصاً جديدة للمواهب المحلية السعودية، وسيدعم تطوير البنية التحتية الرقمية للمملكة بشكل استثنائي، ويدفع عجلة الابتكار في التقنيات الناشئة في ذات الوقت.

ونالت الشركة الترخيص التجاري عقب مشاركتها في مؤتمر LEAP 2025، حيث أبرمت الشركة مجموعة من الاتفاقيات مع مؤسسات سعودية بارزة، منها جامعة الملك خالد بهدف دعم التحول الرقمي في قطاع التعليم، وشركة نجم لخدمات التأمين ومنصة شاهين التابعة لشركة دياموند لتعزيز التحول الرقمي والأمن السيبراني في قطاع التأمين، إضافة إلى شراكتها مع لجام للرياضة لدفع التحول الرقمي في قطاع اللياقة البدنية داخل المملكة وخارجها. ومن خلال هذا التوسع، تعزز ZainTECH التزامها بتقديم أحدث الحلول الرقمية والاستثمار

أعلنت شركة ZainTECH - مزود الحلول الرقمية المتكاملة التابعة لمجموعة زين - الانتهاء من إجراءات الحصول على صفة «الكيان الوطني» في المملكة العربية السعودية، الذي يمهّد الطريق أمام الشركة لتأسيس مقراتها الإقليمية في المملكة. وكشفت الشركة في بيان صحفي أن التحول من ترخيص استثماري إلى كيان وطني كامل يؤكد التزامها طويل الأمد بسوق المملكة، ويفتح المجال أمامها لتوسيع نطاق خدماتها المتطورة في مجالات إنترنت الأشياء، الأمن السيبراني، الطائرات المسيرة، الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية.

وأوضحت الشركة أن هذا الإنجاز يمثل خطوة رئيسية في دعم رؤية المملكة 2030 للتحول الرقمي، حيث تسعى ZainTECH إلى تعزيز حضورها المحلي من خلال بناء شراكات قوية، ودفع عجلة الابتكار، وتقديم حلول رقمية متطورة تلبي احتياجات الشركات والجهات الحكومية في المملكة، مبيّنة أنها بهذه الخطوة ستتمكن من العمل بمرونة أكبر عند تأسيس المقرات الإقليمية، وهو ما يعزز مساهمتها في الاقتصاد الرقمي للمملكة، ويدعم جهودها في توفير تقنيات عالمية المستوى تساعد المؤسسات على تقديم خدمات أكثر تطوراً وفعالية.

وأشارت الشركة إلى أن السوق السعودي يمثل أولوية استراتيجية، مشيراً إلى أن الحصول على صفة الكيان الوطني يعد خطوة محورية في رحلة النمو والتوسع، فهذه الخطوة لا تسهم فقط في تعزيز قدرة الشركة على تقديم حلول تقنية متقدمة، بل تتيح لها أيضاً المساهمة بشكل أكبر في دعم المؤسسات الحكومية والخاصة من خلال حلول مبتكرة تسهم في رفع كفاءة العمليات وتعزيز الأمن الرقمي وتحقيق التحول السحابي الذكي.

الجدير بالذكر أن ZainTECH تعمل بالتزامن مع هذا التوسع، على تطوير شراكات استراتيجية مع مؤسسات في القطاعين العام والخاص، الأمر الذي

ضمن إستراتيجيته الهادفة ليكون الأقرب دائماً لعملائه من كافة الشرائح

بنك الكويت الوطني يفتتح فرعاً الجديد في جامعة عبدالله السالم

الوزان: الفرع الجديد يوفر خدمات ومنتجات مبتكرة تلبى كافة الاحتياجات المصرفية للطلبة



صلاح الفليح وموضي الحمود يتوسطان فريق مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في صورة جماعية أمام الفرع الجديد



صلاح الفليح وموضي الحمود يقصان شريط افتتاح الفرع الجديد بحضور محمد العثمان وهشام النصف والدكتور عادل الحسينان ومحمد الوزان

«الوطني» أدخل تغييرات هائلة على مفهوم الفروع التقليدية لتتطابق مع المستويات العالمية



فريق مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية

إستراتيجية البنك بأن يكون الأقرب لعملائه دائماً. يُذكر أنه بافتتاح الفرع الجديد، وسّع بنك الكويت الوطني شبكة فروع أكبر محلياً لـ 71 فرعاً، بالإضافة إلى ما يتميز به البنك من امتلاكه لأضخم شبكة من أجهزة السحب الآلي المملوكة للبنك على مستوى الكويت.

وكان بنك الكويت الوطني قد وقع مؤخراً اتفاقية تعاون مع جامعة عبدالله السالم، تهدف إلى تبادل الخبرات بين الجانبين في مجالات متعددة، إضافة إلى دعم ورعاية البنك للعديد من الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الجامعة على مدار العام، وذلك في إطار التزام «الوطني» بتعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة لدعم وتطوير الكوادر الوطنية الطموحة، وسعيه الدائم لدعم الشباب ومساعدتهم على تطوير مهاراتهم.

وأوضح أن بنك الكويت الوطني أدخل عبر فروع جديدة، بما فيها فرع جامعة عبدالله السالم، تغييرات هائلة على مفهوم الفروع التقليدية لتتطابق مع المستويات العالمية، بما في ذلك التصميم المميز والحلول المصرفية المتطورة المقدمة عبر هذه الفروع، لافتاً إلى أن التغييرات في الفروع الجديدة تلبى تطلعات العملاء الذين يحرص البنك على التواصل معهم والتعرف على احتياجاتهم من خلال قنواته الإلكترونية المتعددة وأساليب التحليل المتطورة باستخدام أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي. وأشار الوزان إلى أن شبكة فروع بنك الكويت الوطني وأجهزة السحب الآلي والصراف التفاعلي المنتشرة في كل أرجاء الكويت تتكامل مع قنواته الرقمية المتنوعة والأكثر تطوراً، بما يضمن حصول العملاء على تجربة مصرفية استثنائية وشاملة ويحقق

في إطار حرصه على تقديم خدمات مصرفية متميزة لعملائه أينما كانوا، وبما يتوافق مع إستراتيجيته الهادفة لأن يكون الأقرب لعملائه دائماً، افتتح بنك الكويت الوطني فرعاً الجديد داخل الحرم الجامعي لجامعة عبدالله السالم، موسعاً بذلك شبكته المصرفية الأكبر على مستوى الكويت من حيث عدد الفروع ونطاق انتشارها.

حضر حفل افتتاح الفرع الجديد كل من الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت، صلاح الفليح، ورئيس المجلس التأسيسي لجامعة عبدالله السالم، الدكتورة/ موضي الحمود، والرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية الشخصية والرقمية لمجموعة بنك الكويت الوطني، محمد العثمان، إضافة إلى عدد من المسؤولين في كل من البنك والجامعة.

وفي هذه المناسبة، أفاد رئيس فريق المبيعات - مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية والرقمية، محمد الوزان، بأن بنك الكويت الوطني يوفر عبر الفرع الجديد خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة تلبى كافة الاحتياجات المصرفية للطلبة، وذلك في إطار مسؤوليته الاجتماعية تجاه المؤسسات التعليمية ومجتمع الشباب ومؤسسات المجتمع المدني الكويتي بشكل عام، مبيناً أن الفرع مجهز بأحدث الأجهزة والتقنيات المصرفية، بما يضمن حصول طلاب الجامعة على تجربة مصرفية متكاملة وشاملة.

وأكد الوزان أن افتتاح فرع جامعة عبدالله السالم يأتي في إطار سعي البنك الدائم إلى إثراء التجربة المصرفية لعملائه، من كافة شرائح المجتمع، وضمن جهوده لترسيخ موقعه الريادي بين المؤسسات المصرفية، عبر التوسع في شبكة فروع، وابتكار حلول مصرفية وإطلاق خدمات تمكن عملاءه من إتمام معاملاتهم بسهولة وفي أقل وقت ممكن، حرصاً على راحتهم.

لتقديم محتوى بصري احترافي وتجربة تصوير مبتكرة

بنك بوبيان يوقع شراكة استراتيجية مع «ستوديو زاوية»



لقطة جماعية لفريق بنك بوبيان وستديو زاوية



وليد الصقعبي و عبدالعزيز السريع عقب توقيع الشراكة

في خطوة جديدة تعكس التزام بنك بوبيان المستمر بالابتكار وتعزيز التواصل المؤسسي، أعلن البنك عن توقيع شراكة استراتيجية مع ستوديو زاوية، أحد الاستوديوهات الرائدة في مجال التصوير عالي التقنية، بهدف تقديم وإنتاج محتوى بصري متكامل يُسهم في تطوير استراتيجيات التواصل المؤسسي ورفع كفاءة الاتصال مع الجمهور من مختلف الشرائح.

وتهدف هذه الشراكة إلى إنتاج محتوى بصري (فيديوهات ولقاءات) عالي الجودة يُستخدم في توثيق وطرح العديد من منتجات البنك وفعالياته الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ستتضمن الشراكة دمج أحدث أدوات وتقنيات الاتصال داخل منظومة بنك بوبيان، لتقديم محتوى هادف يعكس رسائل البنك.

وبهذه المناسبة، قال المدير التنفيذي لإدارة الاتصالات والعلاقات المؤسسية في بنك بوبيان وليد الصقعبي «نحرص في بنك بوبيان على تطوير أدواتنا في التواصل مع عملائنا ومختلف فئات الجمهور المعني بمتابعة بنك بوبيان، إيماناً منا بأن الصورة أصبحت اليوم وسيلة فعالة لنقل الرسائل والتجارب، بل هي اللغة الأكثر تأثيراً في عصر التواصل الاجتماعي».

وأضاف الصقعبي أنه في ظل التطور السريع في أنماط التواصل الإعلامي، أصبح إيصال الرسائل المؤسسية والمجتمعية يعتمد بشكل كبير على المحتوى البصري، سواء كان صوراً أو فيديوهات. ومن هنا، كان لا بد من تبني حلول احترافية تضمن تقديم هذه الرسائل والمبادرات بأعلى جودة ودقة، وبأسلوب إبداعي يعكس توجهات بنك بوبيان ويواكب التوجهات الإعلامية المتطورة.

الرسالة أقوى عندما تُرى

وأوضح الصقعبي أن هذه الشراكة تهدف إلى خلق تجربة بصرية تفاعلية تصل إلى الجمهور بطريقة مبتكرة، وتعتمد على التأثير والشفافية العالية لا على العرض فقط، بما يرسخ صورة البنك كمؤسسة سباق في تعزيز أهمية التميز في تطوير أدوات الاتصال البصري في وقت تتصدر فيه الصورة المشهد الإعلامي.

وأكد الصقعبي «نحن متحمسون جداً لهذا التعاون مع «ستوديو زاوية»، حيث يُعد من أهم الاستوديوهات المتخصصة، والتي توفر بيئة تصوير متكاملة تشمل استخدام أحدث المعدات والأجهزة الأكثر تطوراً بالإضافة إلى تقنيات متقدمة مما يمنح المحتوى طابعاً بصرياً عصرياً واحترافياً».

خصومات وورش عمل لعملاء بوبيان

وأضاف «لأن عملائنا دائماً في مقدمة اهتماماتنا، نُقدم لهم خصماً حصرياً يصل إلى 15% على خدمات «ستوديو زاوية» التصويرية، بالإضافة إلى ورشات عمل تدريبية

عبدالعزیز السریع:

- الشراكة مع بنك بوبيان تمثل نقلة في استراتيجية تطوير أدوات التواصل الإعلامي المؤسسي

المعروف أن بنك بوبيان كان دائماً سباقاً في تقديم محتوى يعتمد على الابتكار والتجديد، وهذه الشراكة تعكس التزامنا المشترك بتقديم تجربة مميزة تساهم في إثراء الاتصال المؤسسي».

وأضاف أن أهم ما يميز هذه الشراكة أنها تمتد لتقديم خدمات مُضافة لعملاء بوبيان، من بينها خصومات على خدمات التصوير، والمشاركة في ورش العمل التدريبية التي نسعى من خلالها إلى تمكين الأفراد من التعرف على أحدث أدوات وأسس التصوير، للتعبير على أفكارهم وتقديم مشاريعهم بأسلوب احترافي.

وأوضح السريع أن هذه الشراكة تمثل نقطة البداية لمشاريع أكثر تقدماً وتطوراً في صناعة المحتوى، حيث سيتم العمل على بناء هوية مرئية قوية للبنك تساهم في تعزيز مكانته كشريك إعلامي حقيقي داعم للإبداع والمحتوى الهادف، وذلك ضمن استراتيجيته التي تهدف إلى توفير بيئة إعلامية مبتكرة.

وليد الصقعبي:

- متحمسون لهذا التعاون ونؤمن بأن التواصل المؤسسي يعتمد على إيصال رسائل بصرية مؤثرة
- الاستفادة من خصم 15% وورشات عمل تدريبية نُقدمها لعملائنا

متخصصة في أساسيات ومهارات التصوير، تُقام من وقت لآخر بمشاركة عدد من أشهر المصورين والمحترفين، وهي فرصة مميزة تُتيح لعملائنا تطوير مهاراتهم والتعرف على أحدث الاتجاهات في عالم التصوير والإنتاج البصري.

نقلة نوعية في صناعة المحتوى الإعلامي

من جانبه، عبّر مؤسس وشريك ستوديوهات زاوية عبدالعزيز السريع عن سعادته بهذه الشراكة وأهمية التعاون مع بنك بوبيان كمؤسسة رائدة في مجال الابتكار الإعلامي، قائلاً «إن الشراكة مع بنك بوبيان تمثل خطوة كبيرة نحو تطوير صناعة المحتوى الإعلامي في الكويت، لأنه من

انطلاق خطوات دمج «البتترول الوطنية» و «كيبيك»



كشفت شركة البترول الوطنية الكويتية، انطلاق الخطوات التنفيذية لدمج الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كيبيك» عن طريق ضمها بالكامل.

تتم إجراءات دمج الشركتين على أسس قانونية ومهنية مدروسة، وفي إطار مشروع إعادة الهيكلة الشاملة الذي تنفذه مؤسسة البترول الكويتية، وذلك بحسب تصريحات الرئيس التنفيذي بالوكالة لـ «كيبيك» وضحة الخطيب.

وأشارت إلى أن المشروع يستهدف تعزيز التعاون والتكامل بين شركات القطاع النفطي الكويتي العاملة تحت مظلة المؤسسة/ وتركيز جهودها تبعا للاختصاص ولطبيعة المهام، ليمنح ذلك الشركات أفقا وقدرات مستقبلية أوسع ويمكنها من تحقيق إنجازات ونجاحات أكبر، وفق وكالة الأنباء الكويتية.

وذكرت وضحة الخطيب أن التحديات والتطورات المتسارعة التي تشهدها صناعة النفط والغاز العالمية تضع القطاع النفطي الكويتي أمام مسؤولية مواكبة هذه التطورات، وتعزيز مرونته للتكيف مع مستجداتها ومتغيراتها.

وشددت حرص المؤسسة وشركاتها التابعة على الوفاء بالتزاماتها في الداخل والخارج، واستمرار إجراء المراجعات الدورية لخططه الاستراتيجية، مبينة أن العاملين في طليعة أولويات الإدارة العليا بمشروع إعادة الهيكلة.

«يو بي إس» يصدر أكثر التوقعات قتامة لنمو الصين في 2025

البنك السويسري يتوقع انخفاض الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة بواقع الثلثين وإجمالي الصادرات 10 %



أقر الاقتصاديون بأن توقعاتهم تنطوي على «هامش خطأ كبير» نظراً لـ«القدر الكبير من عدم اليقين» المحيط بمعدلات التعريفات النهائية.

أضافوا أنه من المتوقع أن تنخفض الصادرات إلى الولايات المتحدة بمقدار الثلثين في الفصول القادمة، وقد يتراجع إجمالي الصادرات بنسبة 10 % بالقيمة الدولارية هذا العام.

وقالوا: «نعتقد أن بعض شركاء الصين التجاريين الآخرين قد يرفعون أيضاً التعريفات الجمركية على السلع الصينية في الأشهر المقبلة، ولكن على الأرجح على منتجات محددة فقط، وليس بنفس حجم التعريفات الأمريكية».

الجمركية تحدياً غير مسبوق لصادرات الصين، وستحدث أيضاً تغييرات كبيرة في الاقتصاد المحلي».

كان «غولدمان ساكس غروب» و«سي تي غروب» من بين البنوك العالمية التي خفضت توقعاتها فيما يخص الصين مؤخراً، حيث شكك معظم الاقتصاديين في قدرة بكين على تحقيق الهدف الرسمي المتمثل في نمو يبلغ حوالي 5 % هذا العام.

بافتراض استمرار الزيادات الحالية في التعريفات الجمركية، فإنها يُرجح أن تُخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الصيني بأكثر من نقطتين مئويتين، على الرغم من التحفيز الإضافي المتوقع من بكين، وفقاً لبنك «يو بي إس».

انضم بنك «يو بي إس» (UBS) إلى سلسلة من البنوك العالمية التي خفضت توقعاتها للنمو في الصين، ليقدم أكثر التوقعات تشاؤماً في هذا الصدد، متوقعا نمو الاقتصاد بنسبة 3.4 % فقط هذا العام، في ظل خنق الرسوم الجمركية الأميركية للصادرات.

أبقى البنك السويسري، الذي توقع سابقاً نمواً بنسبة 4 % في عام 2025، على تقديراته للعام المقبل عند 3 %، ويُعد كلا التوقعين الأدنى من بين جميع التقديرات الاقتصادية التي جمعتها «بلومبرغ».

كتب اقتصاديون في «يو بي إس»، بما في ذلك تاو وانغ، في مذكرة يوم الثلاثاء: «تُشكل صدمة الرسوم

تراجع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الألماني بفعل الحرب التجارية



ترامب عن الرسوم الجمركية. نتيجة لذلك، علقت شركة أودي تسليم سياراتها في الولايات المتحدة، مع حجب الشحنات التي وصلت بعد 2 أبريل عن الوكلاء مؤقتًا. وتدرس شركة مرسيدس-بنز سحب سياراتها الأقل تكلفة، إذ إن الرسوم الجديدة تعني أن بيعها غير مجدٍ اقتصاديًا.

الاستثمار. ولا يزال المستهلكون، الذين طال انتظارهم للعودة إلى الإنفاق بعد سنوات من ضبط النفس، مترددين. تعكس الأسواق المالية حالة الركود الحالية. فقد انخفض مؤشر داكس القياسي - الذي يُعدّ مؤشرًا سابقًا لمؤشرات ثقة المستثمرين مثل مؤشر ZEW - بنسبة 5% منذ إعلان

انخفضت ثقة المستثمرين في الاقتصاد الألماني بشكل حاد بسبب التدابير التجارية المتقطعة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتي تهدد بخنق التعافي الناشئ. أظهر بـ بيان صدر الثلاثاء أن مؤشر توقعات معهد ZEW انخفض إلى 14- في أبريل، مقارنة بـ 51.6 في الشهر السابق. وكان المحللون في استطلاع أجرته بلومبرج قد توقعوا انخفاضًا إلى 10.

قال رئيس مركز ZEW، أخميم وامباخ، في بيان: «إن التغييرات غير المتوقعة في السياسة التجارية الأمريكية تُلقى بثقلها على التوقعات في ألمانيا. ليس فقط العواقب المحتملة للرسوم الجمركية المتبادلة المُعلنة على التجارة العالمية، بل أيضًا ديناميكيات هذه التغييرات التي زادت من حالة عدم اليقين العالمي بشكل كبير».

وقد يعني هذا انكماش الاقتصاد للعام الثالث على التوالي، مما يسلب الضوء على نقاط الضعف الناجمة عن الاعتماد على الصادرات ويؤكد على الحاجة إلى إعادة النظر في نموذج الأعمال في البلاد.

تُثقل تكاليف الطاقة المرتفعة كاهل الصناعات الثقيلة، بينما يُضعف عدم اليقين بشأن عزم المستشار الجديد فريدريش ميرز على معالجة البيروقراطية المفرطة والهجرة

ارتفاع أسعار المستهلكين بفرنسا 0.9% خلال مارس

أعلن المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا أمس الثلاثاء أن معدل تضخم أسعار المستهلكين في الدولة استقر في مارس آذار بما يتماشى مع توقعات المحللين والقراءة الأولية. وقال المعهد إن معدل التضخم المنسق في فرنسا، المعدل للمقارنة مع دول منطقة اليورو الأخرى، بلغ 0.9% على أساس سنوي في مارس آذار.

وكان متوسط توقعات المحللين في استطلاع لرويترز قد أشار إلى المعدل نفسه للتضخم المنسق مع الاتحاد الأوروبي في مارس آذار.

وذكر المعهد الشهر الماضي أن التضخم في فرنسا انخفض إلى أقل من واحد بالمائة للمرة الأولى منذ أربع سنوات في فبراير.

البنك المركزي التركي يخسر نحو 18 مليار دولار في 2024

كشفت الميزانية العمومية للبنك المركزي التركي، التي نشرت في الجريدة الرسمية اليوم الثلاثاء، عن خسارته 700.4 مليار ليرة (18.4 مليار دولار) في عام 2024.

وأعلن البنك في عام 2023 خسارة قدرها 818.2 مليار ليرة (25 مليار دولار آنذاك) نتيجة لنظام الودائع المحمية من تقلبات سعر الصرف. ومن المقرر أن يعقد البنك المركزي جمعياته العمومية يوم 30 أبريل في أنقرة لمناقشة نتائج عام 2024.

الطاقة الدولية تخفض توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط



في التوتر التجاري في أوائل أبريل دفعتنا إلى خفض توقعاتنا لنمو الطلب على النفط هذا العام».

وتوقعت الوكالة، التي تقدم المشورة للدول الصناعية، أن «يتباطأ النمو بشكل أكبر في 2026 إلى 690 ألف برميل يوميًا، إذ لم يمحّ انخفاض أسعار النفط سوى جزء من أثر ضعف البيئة الاقتصادية».

خفضت وكالة الطاقة الدولية أمس الثلاثاء توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط في 2025 بشكل حاد بسبب التوتر التجاري المتصاعد، وذلك بعد يوم من خطوة مماثلة من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك). وقالت الوكالة في تقريرها الشهري إن «المنظرة المستقبلية المتدهورة للاقتصاد العالمي في ظل التصعيد الحاد والمفاجئ

دعوى قضائية على إدارة ترامب أمام محكمة التجارة الدولية

اتحادية في فلوريدا، حيث طلب صاحب شركة صغيرة من القاضي منع الرسوم المفروضة على الصين.

فرض ترامب رسوما 10% على البضائع من جميع الدول، وأخرى أعلى على الدول التي تقول الإدارة إنها تفرض حواجز جمركية عالية على الواردات الأمريكية، قبل أن يوقف العمل بمعظم هذه الرسوم لاحقًا لمدة 90 يومًا.

استند الأمر التنفيذي الذي أصدره الرئيس إلى قوانين، منها قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية، الذي يمنح الرؤساء صلاحيات خاصة لمكافحة التهديدات غير العادية أو الاستثنائية للولايات المتحدة.

ومحكمة التجارة الدولية هي محكمة اتحادية في نيويورك تتمتع بسلطة قضائية واسعة في معظم المسائل المتعلقة بالتجارة.

وقال جيفري شواب، كبير المستشارين في (ليبرتي جاستس سنتر)، في بيان «ينبغي ألا يملك أي شخص سلطة فرض ضرائب ذات عواقب اقتصادية عالمية هائلة كهذه».

وأضاف «يمنح الدستور الكونجرس، وليس الرئيس، سلطة تحديد معدلات الضرائب - بما في ذلك الرسوم الجمركية».

ودافع المتحدث باسم البيت الأبيض هاريسون فيلدر عن رسوم ترامب الجمركية في بيان نقلته رويترز.

وقال «الرئيس ترامب يدافع عن مصالح الشعب من خلال وضع حد لاستغلال شركائنا التجاريين - وخاصة الصين - للولايات المتحدة. خطته تتيح فرصًا متساوية للشركات والعمال لمعالجة حالة الطوارئ الوطنية التي تواجهها بلادنا والمتمثلة في العجز التجاري المزمن».

وتواجه إدارة ترامب دعوى قضائية مماثلة في محكمة

طلبت مجموعة حقوقية من محكمة التجارة الدولية الأمريكية منع فرض الرئيس دونالد ترامب رسوما جمركية شاملة على شركاء الولايات المتحدة التجاريين، بحجة أن الرئيس تجاوز صلاحياته.

رفعت مؤسسة (ليبرتي جاستس سنتر)، وهي منظمة غير حزبية، الدعوى نيابة عن خمس شركات أمريكية صغيرة تستورد سلعًا من دول مستهدفة بالرسوم الجمركية. وتتراوح هذه الشركات بين شركة استيراد نبيذ ومشروبات روحية في نيويورك وشركة مقرها فرجينيا تصنع أدوات تعليمية وألات موسيقية.

تطعن الدعوى في الرسوم الجمركية التي فرضها ترامب في الثاني من أبريل فيما أسماه «يوم التحرير»، بالإضافة إلى الرسوم التي فرضها بشكل منفصل على الصين.

2.3% معدل التضخم بالسعودية خلال شهر مارس 2025



بلغ معدل التضخم السنوي في المملكة 2.3 % خلال شهر مارس 2025، مقارنة بالشهر نفسه من العام 2024، في ظل ارتفاع السكن والأغذية.

وكشف التقرير الشهري؛ للهيئة العامة للإحصاء، أن معدل التضخم بشهر مارس الماضي تأثر بارتفاع أسعار السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع وقود أخرى بنسبة 6.9 %، إلى جانب ارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات 2 %، وأسعار السلع والخدمات الخصبية المتنوعة بنسبة 3.9 %، مقابل انخفاض أسعار قسم النقل بنحو 0.8 %.

ونوهت الهيئة إلى أن ارتفاع أسعار السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع وقود أخرى، جاء مدفوعاً بارتفاع مجموعة الإيجارات المدفوعة للسكن بنسبة 8.2 %، متأثراً بالزيادة في أسعار إيجارات الشقق بنسبة 11.9 % وكان لارتفاع هذه المجموعة تأثير كبير في ارتفاع التضخم السنوي؛ نظراً لوزنها الكبير في المؤشر الذي يبلغ 25.5 %.

وفي المقابل انخفضت أسعار قسم تأثيرات وتجهيزات المنزل بنسبة 2.6 %؛ متأثرة بانخفاض أسعار الأثاث والسجاد وأغطية الأرضيات بنسبة 4.1 %، كما انخفضت أسعار قسم الملابس والأحذية بنسبة 0.8 %؛ متأثرة بانخفاض أسعار الملابس الجاهزة بنسبة 1.9 %، كذلك سجلت أسعار قسم النقل انخفاضاً بنسبة 0.8 %؛ متأثرة

فبراير 2025م، بنسبة 0.3 %، حيث ارتفع قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود بنسبة 0.5 % مدفوعاً بارتفاع أسعار الإيجارات الفعلية للمساكن بنسبة 0.6 %.

بانخفاض أسعار شراء المركبات بنسبة 1.5 %، وعلى أساس شهري، سجل مؤشر أسعار المستهلك في شهر مارس 2025م ارتفاعاً نسبياً مقارنة بشهر

مؤشر نيويورك الصناعي يسجل انكماشاً جديداً... وتشاؤم بشأن الأشهر المقبلة

وربما الاقتصاد الأميركي الأوسع، يواجه تحديات مركبة بين تراجع الطلب، وضغوط الأسعار، وقلق الشركات من البيئة الاقتصادية المقبلة، خاصة في ظل الحروب التجارية وارتفاع تكاليف الاقتراض.

يعتبر مسح «إمباير ستيت» الصناعي هو أداة رئيسية لقياس نبض قطاع التصنيع في ولاية نيويورك، ويصدر شهرياً عن بنك الاحتياطي الفيدرالي. المؤشر يعتبر بارومتر مبكراً لاتجاهات التصنيع على مستوى أميركا، ويعتمد على استبيانات موجهة إلى مديري المصانع والشركات بشأن الطلب، والإنتاج، والتوظيف، والأسعار، والظروف العامة.

تم جمعها بيانات أبريل 2025 خلال الفترة من 2 إلى 9 أبريل، وجاءت لتؤكد استمرار التحديات التي تواجه الصناعة الأميركية في ظل تباطؤ عالمي وتزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي.

وهو أعلى مستوى في أكثر من عامين، بينما صعد مؤشر أسعار البيع إلى 28.7 نقطة، ما يعكس استمرار الضغوط التضخمية رغم التباطؤ في النشاط.

وما يزيد الصورة قتامة هو ما أظهرته مؤشرات التوقعات المستقبلية، فقد هبط مؤشر التوقعات العامة للأعمال إلى 7.4- نقطة، في ثاني أدنى قراءة له منذ أكثر من عشرين عاماً، مع تراجع متوقع في الطلبات والشحنات خلال الأشهر المقبلة، وثبات في خطط الإنفاق الرأسمالي، وتوقعات بزيادة في الأسعار ومزيد من تدهور توفر سلاسل الإمداد.

ويبدو أن الشركات باتت أكثر حذراً، إذ تراجع مؤشر التوظيف المستقبلي من 8.2 إلى 3.4 نقطة، كما هبط متوسط عدد ساعات العمل المتوقعة من 8.2 إلى 4.1- نقطة، في دلالة على احتمال تقليص العمل بدلاً من زيادته. تعززت بيانات هذا المسح التوقعات بأن اقتصاد نيويورك،

دخلت شركات التصنيع في ولاية نيويورك شهر أبريل وهي تحمل مزيداً من القلق، إذ كشف مسح «إمباير ستيت» الصادر عن الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك عن استمرار انكماش النشاط الاقتصادي للشهر الثاني على التوالي، مع تزايد تشاؤم الشركات بشأن المستقبل، في انعكاس واضح للضغوط المتزايدة على قطاع التصنيع الأميركي.

سجل مؤشر الظروف العامة للأعمال تحسناً نسبياً مقارنة بالشهر السابق، مرتفعاً من 20- إلى 8.1- نقطة، إلا أنه بقي في النطاق السلبي، وهو ما يعني أن النشاط لا يزال ينكمش لكن بوتيرة أبطأ.

أما الطلبات الجديدة فانخفضت إلى 8.8- نقطة، والشحنات إلى 2.9- نقطة، ما يشير إلى تراجع مستمر في الطلب على المنتجات.

في المقابل، واصلت الأسعار ارتفاعها للشهر الرابع على التوالي، إذ ارتفع مؤشر أسعار المدخلات إلى 50.8 نقطة،

أصول «المركزي القطري» 11.15 مليار ريال عند أعلى مستوى منذ سبتمبر

ريال بزيادة سنوية 53.29 %، والموجودات الأخرى بنحو 3.13 % إلى 52.42 مليار ريال. وإلى جانب ذلك، فقد ارتفعت الأرصدة لدى البنوك المحلية 1.49 % عند 61.42 مليار ريال، وزادت ودائع وحقوق السحب الخاصة وحصص قطر لدى صندوق النقد العربي 0.83 % لـ 4.84 مليار ريال، و0.09 % عند 333.1 مليون ريال على التوالي.

وعلى الجانب الآخر، فقد تراجع حصة قطر لدى صندوق النقد الدولي 22.35 % مسجلة 302 مليون ريال، وانخفض الاستثمار في سندات وأذون الخزانة الأجنبية 12.25 % عند 122.87 مليار ريال.

أما الأداء الشهري لأصول «المركزي القطري» فقد دعمته أيضاً 6 بنود على رأسها بند موجودات أخرى الذي نما 15.08 %، فيما انخفض بند الأرصدة لدى البنوك المحلية وسندات وأذون الخزانة بـ 3 % و2.32 % على الترتيب.



ارتفعت أصول مصرف قطر المركزي بختام شهر مارس 2025 بنحو 3.71 % سنوياً بما يُعادل 11.15 مليار ريال (3.10 مليار دولار) عند أعلى مستوى منذ سبتمبر 2024 (6 أشهر).

وصلت أصول «المركزي القطري» في ختام الشهر الماضي إلى 311.31 مليار ريال (86.62 مليار دولار)، مقارنة بـ 300.16 مليار ريال (83.52 مليار دولار) في نهاية شهر مارس 2024.

كما نمت أصول «المركزي» بنسبة 1.73 % أو 5.29 مليار ريال (1.47 مليار دولار) عن قيمتها في شهر فبراير 2025 البالغة 306.02 مليار ريال (85.15 مليار دولار).

دعمت 6 عوامل أداء أصول «المركزي القطري» على المستوى السنوي في مقدمتها بند الأرصدة لدى البنوك الأجنبية المرتفع بـ 69.98 % عند 28.08 مليار ريال، ويليها احتياطي الذهب البالغ 41.02 مليار

تباطؤ التضخم في كندا إلى 2.3% في مارس



نبذة عن معدلات التضخم سابقاً
بعد أن بلغ التضخم ذروته عند 8.1% في يونيو 2022، خاض الاقتصاد الكندي مساراً طويلاً من التشديد النقدي وخفض الطلب المحلي للسيطرة على الأسعار. وعلى مدار العام الماضي، شهد معدل التضخم تباطؤاً متدرجاً وصل إلى أدنى مستوى له عند 1.6% في سبتمبر 2024 قبل أن يعاود الارتفاع مجدداً إلى 2.6% في فبراير، مدفوعاً بإلغاء التخفيضات الضريبية المؤقتة.

التجاري بين كندا وأميركا، الذي بدأ في مارس ويبدو أنه بدأ يؤثر في قرارات السفر والاستهلاك لدى الكنديين. يعتبر مارس أول شهر كامل دون الدعم الضريبي، ما جعله اختباراً مهماً لقدرة الاقتصاد الكندي على السيطرة على الأسعار دون تدخلات مؤقتة. ويأتي نشر البيانات قبل يوم واحد فقط من قرار منتظر لبنك كندا بشأن أسعار الفائدة، وخفض البنك معدل الفائدة الأساسي إلى 2.75% الشهر الماضي.

حصل المستهلك الكندي على قليل من الراحة في مارس، مع تباطؤ وتيرة التضخم إلى 2.3% مقارنة بـ 2.6% في فبراير، وفقاً لبيانات رسمية صادرة صباح الثلاثاء عن إحصاءات كندا. هذا التراجع جاء مخالفاً لتوقعات الأسواق التي رجّحت ثبات التضخم عند مستوياته السابقة، بحسب استطلاع مجموعة بورصة لندن للبيانات والتحليلات. السبب الرئيسي وراء التباطؤ هو تراجع أسعار البنزين بنسبة 1.6% على أساس سنوي، بعد أن كانت قد ارتفعت بنسبة 5.1% في فبراير. كما أسهم انخفاض السفر إلى أميركا في تخفيف الضغوط على تكاليف تذاكر الطيران، التي تراجعت بدورها بنسبة 12% سنوياً، وارتفعت بشكل طفيف فقط على أساس شهري. في المقابل، حدّ من هذا التباطؤ انتهاء الإعفاء الضريبي المؤقت الذي كانت الحكومة الفدرالية قد منحتة على بعض السلع الأساسية وخدمات الطعام، ما أضاف بعض الزخم مجدداً لمعدل التضخم. فمثلاً، ارتفعت أسعار المطاعم بنسبة 3.2% في مارس بعد أن كانت قد تراجعت بنسبة 1.4% في فبراير. أما خدمات الاتصال، فقد انخفضت أسعارها بنسبة 6.8% على أساس شهري نتيجة لعروض ترويجية شاملة في قطاع الهاتف المحمول، بحسب ما أوضحت إحصاءات كندا. ورغم الهدوء النسبي في البيانات الأخيرة، فإن المخاوف لا تزال قائمة بشأن مستقبل الأسعار في ظل تصاعد التوتر

بريطانيا تفتح مكاتب بأميركا وآسيا لجذب الاستثمارات

أعلنت هيئة السلوك المالي البريطانية يوم الثلاثاء عن افتتاح مكاتب إقليمية في الولايات المتحدة ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بهدف دعم دخول الشركات الأجنبية إلى السوق البريطانية، وتعزيز صادرات المملكة المتحدة من الخدمات المالية، في خطوة غير مسبوقه. وقالت الهيئة إن تاش ميا، المصرفي الاستثماري السابق، بدأ عمله في سفارة بريطانيا بواشنطن العاصمة منذ أبريل الجاري، إذ سيتولى مهمة مساعدة الشركات الأميركية على فهم الأطر التنظيمية البريطانية، وتيسير دخولها إلى السوق البريطانية. كما ستتولى كاميليا بلاكبيرن افتتاح مكتب الهيئة الإقليمي في أستراليا بدءاً من يوليو المقبل، في خطوة تهدف إلى دعم الشركات التي تعمل بين بريطانيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقالت سارة بريتشارد، المديرية التنفيذية في الهيئة، إن هذه التعيينات الدولية تأتي ضمن «مهمة الهيئة لدعم النمو من خلال توسيع صادرات الخدمات المالية البريطانية، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة المتحدة».

وتأتي هذه الخطوة في وقت تشهد فيه الهيئة ضغوطاً متزايدة من الحكومة البريطانية بزعامة حزب العمال ذي التوجهات اليسارية، من أجل المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي، لا سيما في ظل تباطؤ بعض القطاعات الحيوية.

وفي مارس الماضي، أعلنت الهيئة أنها ستعيد تقييم سياستها تجاه المخاطر التي تتخذها الشركات المالية، في محاولة لخلق بيئة أكثر مرونة تدعم الابتكار والنمو.

وتعد المملكة المتحدة أحد أكبر المراكز المالية في العالم، وتسعى للحفاظ على جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، خاصة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، وهو ما يتطلب جهوداً إضافية لتعزيز التعاون الدولي وتبسيط الإجراءات التنظيمية أمام الشركات العالمية. وتأمل لندن أن تسهم هذه الخطوة في تعزيز مكانتها كمركز مالي عالمي في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة والتنافس الدولي المتصاعد.

السعودية تتجاوز سنغافورة لأول مرة في ضخ رأس المال الجريء بالأسواق الناشئة

في إنجاز يُعدّ الأول من نوعه، نجحت السعودية في تخطي سنغافورة من حيث حجم تمويل رأس المال الجريء ضمن الأسواق الناشئة المشمولة في تقرير ماغنيت «MAGNiTT» للربع الأول من عام 2025، لتصبح الوجهة الأكثر تمويلياً بين دول الأسواق الناشئة المدروسة.

ويأتي هذا التحول بعد سنوات من الصعود التدريجي الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً المملكة، بفضل تحسن منظومة الابتكار، وتوسع شبكات المستثمرين، وازدياد عدد الشركات الناشئة عالية النمو. التقرير أشار إلى أن هذا التحول لا يقتصر فقط على السعودية وسنغافورة، بل يعكس انتقالاً أكبر في مراكز الثقل داخل الأسواق الناشئة.

رغم أن سنغافورة لا تزال تتصدر قائمة الدول من حيث إجمالي التمويل في 2024 بقيمة 3.4 مليار دولار، إلا أنها سجلت انخفاضاً حاداً بنسبة 53% مقارنة بالعام السابق، وهو ما مهد الطريق أمام السعودية للصعود السريع في بداية 2025.

وفي المقابل، سجّلت المملكة في عام 2024 إجمالي تمويل بلغ 750 مليون دولار، لكنها حققت نمواً كبيراً في عدد الصفقات بنسبة 10% لتتفوق على دول أخرى في معدل التدفق الاستثماري، ما يشير إلى تحول نوعي في عمق النشاط الاستثماري داخل السوق السعودي.

أشار التقرير أيضاً إلى أن الإمارات وفيتنام سجّلتا نمواً ثلاثي الرقم في حجم التمويل خلال الربع الأول من 2025، ما يعكس تسارع النشاط الاستثماري في المنطقة الممتدة بين الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

من حيث عدد الصفقات الاستثمارية، جاءت في إنجاز يُعدّ الأول من نوعه، نجحت السعودية في تخطي سنغافورة من حيث حجم تمويل رأس المال الجريء ضمن الأسواق الناشئة المشمولة في تقرير ماغنيت «MAGNiTT» للربع الأول من عام 2025، لتصبح الوجهة الأكثر تمويلياً بين دول الأسواق الناشئة المدروسة. ويأتي هذا التحول بعد سنوات من الصعود التدريجي الذي شهدته منطقة الشرق الأوسط، وتحديداً المملكة، بفضل تحسن منظومة الابتكار، وتوسع شبكات المستثمرين، وازدياد عدد الشركات الناشئة عالية النمو. التقرير أشار إلى أن هذا التحول لا يقتصر فقط على السعودية وسنغافورة، بل يعكس انتقالاً أكبر في مراكز الثقل داخل الأسواق الناشئة.

تراجع عوائد السندات في منطقة اليورو مع ترقب الأسواق لتخفيف محتمل في الرسوم الجمركية

تراجعت عوائد السندات في منطقة اليورو يوم الثلاثاء، بينما كان المستثمرون يقيّمون تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول إمكانية منح إعفاءات إضافية من الرسوم الجمركية لبعض القطاعات، هذه المرة لقطاع صناعة السيارات. وكانت الولايات المتحدة قد ألغت الرسوم الجمركية عن الهواتف الذكية وبعض الإلكترونيات المستوردة من الصين خلال عطلة نهاية الأسبوع، ما دعم ارتفاع الأسهم يوم الاثنين، ودفع المستثمرين للعودة إلى السندات -مثل سندات الخزنة الأميركية، والسندات البريطانية، وسندات منطقة اليورو غير الألمانية- التي تعرضت للضغط

ذلك سندات الخزنة الأميركية التي تُعد عادة ملاذاً آمناً للغاية. وسجل العائد على السندات الإيطالية لأجل 10 سنوات انخفاضاً بمقدار 1 نقطة أساس ليبلغ 3.67%، وبلغ الفارق بين العوائد الإيطالية والألمانية 116 نقطة أساس. وكانت عوائد السندات الإيطالية قد تراجعت بمقدار 13 نقطة أساس يوم الاثنين بعد أن رفعت وكالة التصنيف الائتماني «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني طويل الأجل لإيطاليا مساء الجمعة الماضية.

الأسبوع الماضي بفعل اضطرابات السوق. وقال ترامب يوم الاثنين من البيت الأبيض إنه يدرس تعديل الرسوم الجمركية بنسبة 25 بالمئة المفروضة على واردات السيارات وقطع غيرها من المكسيك وكندا ودول أخرى. وانخفض العائد على السندات الألمانية لأجل 10 سنوات، وهو المعيار في منطقة اليورو، بمقدار 2.1 نقطة أساس ليصل إلى 2.5%، وتتحرك العوائد بشكل عكسي مع الأسعار. تراجعت عوائد السندات الألمانية إلى مستويات قريبة من أدنى مستوياتها منذ أوائل مارس، مع توجه المستثمرين إليها كملاذ آمن بعد تخليهم عن الأصول الأميركية، بما في

تراجعت عوائد السندات الألمانية إلى مستويات قريبة من أدنى مستوياتها منذ أوائل مارس، مع توجه المستثمرين إليها كملاذ آمن بعد تخليهم عن الأصول الأميركية، بما في

تراجعت عوائد السندات في منطقة اليورو يوم الثلاثاء، بينما كان المستثمرون يقيّمون تصريح الرئيس الأميركي دونالد ترامب حول إمكانية منح إعفاءات إضافية من الرسوم الجمركية لبعض القطاعات، هذه المرة لقطاع صناعة السيارات. وكانت الولايات المتحدة قد ألغت الرسوم الجمركية عن الهواتف الذكية وبعض الإلكترونيات المستوردة من الصين خلال عطلة نهاية الأسبوع، ما دعم ارتفاع الأسهم يوم الاثنين، ودفع المستثمرين للعودة إلى السندات -مثل سندات الخزنة الأميركية، والسندات البريطانية، وسندات منطقة اليورو غير الألمانية- التي تعرضت للضغط

تراجعت عوائد السندات الألمانية إلى مستويات قريبة من أدنى مستوياتها منذ أوائل مارس، مع توجه المستثمرين إليها كملاذ آمن بعد تخليهم عن الأصول الأميركية، بما في

أرباح غولدمان ساكس ترتفع 15% خلال الربع الأول



وخصص البنك 287 مليون دولار كمخصصات لخسائر الائتمان، انخفاضاً من 318 مليوناً في العام الماضي. وفي خطوة تهدف للاحتفاظ بقيادته، منح مجلس الإدارة كلاً من سولومون ورئيس العمليات جون والدورن مكافأة أسهم بقيمة 80 مليون دولار لكل منهما. لكن المكافأة لقيت اعتراضاً من بعض الجهات الاستشارية للمساهمين، ومن المقرر التصويت على هذه الحوافز في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقرر في 23 أبريل الجاري.

في المقابل، تراجعت إيرادات وحدة إدارة الأصول والثروات بنسبة 3% إلى 3.68 مليار دولار، نتيجة خسائر في الاستثمارات بالأسهم والسندات، رغم أن البنك أشرف على أصول قياسية بقيمة 3.17 تريليون دولار. تأثرت أسهم «غولدمان ساكس» سلباً بعد فرض رسوم جمركية أميركية أثارت مخاوف من ارتفاع التضخم واحتمال حدوث ركود، مما دفع بعض المحللين، مثل «أوبنهايمر»، إلى خفض تصنيف السهم.

ارتفعت أرباح «غولدمان ساكس» بنسبة 15% خلال الربع الأول، لتصل إلى 4.74 مليار دولار، مدفوعة بإيرادات قياسية من تداول الأسهم، مع سعي المستثمرين لإعادة ترتيب محافظهم وسط تقلبات حادة في الأسواق. سجلت وحدة تداول الأسهم إيرادات بلغت 4.2 مليار دولار، بزيادة 27% على أساس سنوي، فيما ارتفعت إيرادات تداول الدخل الثابت والعملات والسلع بنسبة 2% لتصل إلى 4.4 مليار دولار. وأعلنت المجموعة عن تحقيق أرباح بقيمة 4.74 مليار دولار أو 14.12 دولاراً للسهم خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس، مقارنة بـ 4.13 مليار دولار أو 11.58 دولاراً للسهم في الفترة نفسها من العام الماضي. وارتفعت أسهم البنك بنسبة 1% إلى 500.30 دولار قبل افتتاح التداول.

ورغم الأداء القوي في أنشطة التداول، تراجعت رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية بنسبة 8% إلى 1.9 مليار دولار، في ظل انخفاض رسوم الاستشارات وتأخر تعافي سوق الطروحات العامة، إلى جانب تراجع أنشطة الاندماج والاستحواذ.

الرئيس التنفيذي للبنك ديفيد سولومون أشار إلى «الضبابية الكبيرة» التي غلبت على الأسواق خلال الربع الأول، وقال: «ندخل الربع الثاني في بيئة تشغيلية مختلفة تماماً، لكننا ما زلنا واثقين من قدرتنا على دعم عملائنا».

إيرادات أشباه الموصلات تقفز عالمياً 21% إلى 656 مليار دولار في 2024

معالجة الرسوميات المنفصلة (GPUs) التي كانت بمثابة الخيار الأساسي لأعمال عمل الذكاء الاصطناعي في مراكز البيانات. وأضاف: «حافظت سامسونج إلكترونيكس على المركز الثاني مدفوعة في ذلك بالمكاسب المحققة في كل من بطاقات ذاكرة الوصول العشوائي الديناميكية (DRAM) وبطاقات الذاكرة الوميضية (Flash Memory) نتيجة التعافي الحاد للأسعار في استجابة لحالة عدم التوازن بين العرض والطلب. وتابع: «نمت إيرادات إنتل بنسبة 0.8% خلال عام 2024 وذلك مع الزخم الذي اكتسبته المنافسة عبر جميع خطوط منتجاتها الرئيسية، ولم تتمكن من الاستفادة من الزيادة القوية في الطلب على معالجة الذكاء الصناعي».

زادت إيرادات أشباه الموصلات عالمياً بنسبة 21% خلال العام الماضي لتصل إلى 655.9 مليار دولار من 542.1 مليار دولار مسجلة في 2023، وفق بيانات شركة غارتنر للاستشارات والأبحاث. وقفزت إنفيديا إلى المركز الأول لتتخطى بذلك سامسونج إلكترونيكس وإنتل للمرة الأولى. وقال نائب الرئيس للتحليلات لدى غارتنر، غوراف غوبتا في بيان: «يعود التغيير في مراكز الشركات ضمن قائمة أول 10 مزودي أشباه موصلات إلى الطلب الكبير على تشييد البنى التحتية للذكاء الصناعي التوليدي، والزيادة بنسبة 73.4% في إيرادات بطاقات الذاكرة. وأضاف: « قفزت إنفيديا إلى المركز الأول نتيجة للزيادة الملموسة في الطلب على وحدات

أرباح بنك أوف أميركا ترتفع 11% خلال الربع الأول



الأسهم بنسبة 17%.

كما ارتفع صافي دخل الفوائد، وهو الفارق بين ما تجنيه البنوك من القروض وتدفعه على الودائع، بنسبة 3% ليصل إلى 14.4 مليار دولار.

وكان منافسا البنك، جي بي مورغان تشيس وغولدمان ساكس، قد أعلنوا أيضاً عن أداء قوي في أنشطة التداول خلال الفترة نفسها.

بين دعم الفيدرالي وضغوط الرسوم يشار إلى أن خفض الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي العام الماضي، ساهم في تعزيز ثقة المقترضين، ما عاد بالفائدة على بنوك مثل «بنك أوف أميركا»، الذي توقع سابقاً تسجيل دخل قياسي من الفوائد الصافية خلال عام 2025، قبل أن يكشف الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن الرسوم الجمركية الجديدة.

رغم استفادة بنك أوف أميركا من تقلبات السوق في أنشطة التداول، فإن المناخ العام الذي فرضته الرسوم الجمركية الجديدة أدى إلى تراجع في أنشطة الاندماج والاستحواذ، وهو ما أثر سلباً على إيرادات المصرف من الخدمات المصرفية الاستثمارية.

ارتفعت أرباح بنك أوف أميركا بنسبة 11% خلال الربع الأول من العام الجاري لتسجل 7.4 مليار دولار، مقارنة مع 6.7 مليار دولار خلال الربع ذاته من العام السابق.

وجاء نمو صافي الربح خلال الربع الأول بدعم من نمو إيرادات أنشطة التداول وسط تقلبات الأسواق، ما دفع سهم البنك للصعود بنسبة 1.77% خلال تداولات ما قبل الجلسة، بعد أن أغلق مرتفعاً أمس بنسبة 2% عند 36.67 دولار.

بلغت ربحية السهم 90 سنتاً للسهم خلال الربع المنتهي في 31 مارس، مقارنة مع 76 سنتاً للسهم خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

ارتفعت الإيرادات بنسبة 6% خلال الربع الأول لتصل إلى 27.4 مليار دولار، مقارنة مع 25.8 مليار دولار خلال الربع المماثل من العام السابق. وجاء نمو الإيرادات مدفوعاً بحالة عدم اليقين التي أثارها قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن الرسوم الجمركية، ما ساعد البنك على تحقيق زيادة بنسبة 9% في إيرادات التداول، بدعم من نمو قوي في تداول

أرباح سيتي غروب ترتفع إلى 4.1 مليار دولار في الربع الأول

وأضافت: «في نهاية المطاف، وبعد تجاوز الاختلالات التجارية طويلة الأمد والتحول الهيكلية الأخرى، ستظل الولايات المتحدة الاقتصاد الرائد في العالم، وسيظل الدولار عملة الاحتياطي».

ارتفعت إيرادات سيتي غروب للأسواق بنسبة 12% لتصل إلى 6 مليارات دولار في الربع الأول، متجاوزة توقعاتها السابقة بتحقيق مكاسب دون 10% المتوسطة، وفقاً لما أعلنته يوم الثلاثاء. وارتفعت إيرادات الأسهم بنسبة 23%، مدعومة بنشاط أكبر للعملاء.

وقفزت إيرادات الدخل الثابت، وهي المحرك الرئيسي لأعمال سيتي غروب للأسواق، بنسبة 8% لتصل إلى 4.5 مليار دولار، مدعومة بأسعار الفائدة والعملات.

أظهر قسمان أعاد الرئيس التنفيذي تنظيمهما مؤخراً تحسناً في الربع الأول، فقد حقق قطاع الخدمات المصرفية، بقيادة فيسواس راغانان، المدير التنفيذي السابق في جي بي مورغان تشيس، نمواً في الإيرادات بنسبة 12% لتصل إلى 2.1 مليار دولار.

وفي وحدة إدارة الثروات التي يديرها المدير التنفيذي السابق في بنك أوف أميركا، أندري سيغ ارتفعت الإيرادات بنسبة 24% لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 2.1 مليار دولار.

زادت أرباح سيتي غروب في الربع الأول إلى 4.1 مليار دولار، مع تحقيق المتداولين أرباحاً غير متوقعة من تقلبات الأسواق التي غدت نشاط العملاء. وارتفع صافي دخل البنك إلى 4.1 مليار دولار، أو 1.96 دولار للسهم، في الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس، مقارنة مع 3.37 مليار دولار في الربع المقابل من السنة الماضية أو 1.58 دولار للسهم. ارتفع سهم سيتي 1% إلى 63.58 دولار في تعاملات ما قبل الفتح، وقد انخفض بنسبة 10.2% حتى الآن منذ بداية العام الحالي حتى إغلاق الاثنين.

واتسقت أرباح ثالث أكبر بنك أميركي مع أرباح منافسيه في وول ستريت، بما في ذلك جي بي مورغان تشيس، وغولدمان ساكس، ومورغان ستانلي، إذ تحسنت النتائج مدفوعة بقوة تداول الأسهم. وارتفعت تداولات الأسهم في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، إذ أعاد المستثمرون ترتيب محافظهم الاستثمارية خلال فترة من عدم اليقين المتزايد بشأن رسوم الرئيس دونالد ترامب الجمركية وظهور نموذج الذكاء الصناعي منخفض التكلفة لشركة ديب سيك DeepSeek الصينية الناشئة.

وقالت الرئيسة التنفيذية جين فريزر في بيان: «نواصل مساعدة عملائنا على اجتياز بيئة غير مستقرة».

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكازاخستاني يدعو قطاع الأعمال الكويتي للاستثمار في كازاخستان



استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت أمس الثلاثاء الموافق 15 أبريل 2025، مورات نورتليو - نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية جمهورية كازاخستان والوفد المرافق له، حيث حضر اللقاء أزمات بيردبي - سفير جمهورية كازاخستان لدى دولة الكويت. بداية رحبت الغرفة بنائب رئيس الوزراء الكازاخستاني والوفد المرافق له، وأشادت بالتطور والنمو الاقتصادي الملحوظ الذي تشهده جمهورية كازاخستان في الفترة الحالية، خاصة وأنها بلد غني بالموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، المعادن، المواشي الحية، المحاصيل الزراعية وغيرها، وقد أكدت على ضرورة تضافر الجهود بشأن تطوير عمليات نقل البضائع بين البلدين خاصة بقطاع المواشي، لما لها من أهمية بالغة بعملية إيجاد مصادر جديدة وتعزيز الأمن الغذائي، حيث أعربت الغرفة عن استعدادها بالتعاون مع نظيرتها غرفة تجارة وصناعة كازاخستان من خلال تجديد اتفاقية التعاون المشترك، واستقبال الوفود الاقتصادية الكازاخستانية وعقد لقاءات ثنائية مع قطاع الأعمال الكويتي.

الى أن وصلت بنسبة 95%، حيث دعى قطاع الاعمال الكويتي للاستثمار في كازاخستان في قطاعات عدة مثل السياحة بكل انواعها، التصنيع الزراعي والغذائي، الاقتصاد الرقمي، الاتصالات ونظم المعلومات، الخدمات اللوجستية، وغيرها، خاصة وأن المواطن الكويتي أصبح معفياً من تأشيرة الدخول الى كازاخستان.

عن طريق بلاده، علاوة على أن كازاخستان تتمتع بمنظومة قوانين وحوافز متوافقة مع المعايير الدولية لتشجيع للاستثمار على أراضيها مثل الإعفاء الضريبي وتوفير الأراضي بأسعار منخفضة وتهيئة البنية التحتية اللازمة. وأضاف أن حكومة بلاده قد بذلت جهود كبيرة لتحسين بيئة الأعمال من خلال رقمنة الخدمات الحكومية الالكترونية

ثم أوضح أن هذه الزيارة تؤكد عزم البلدين الصديقين على تقوية العلاقات الاقتصادية، وأضاف أن كازاخستان تملك مؤهلات تجارية كبيرة نظراً لموقعها الجغرافي الممتاز الذي يؤهلها لتكون حلقة الوصل بين دول مجلس التعاون الخليجي مع روسيا والصين، مشيراً الى أن بنسبة 85% من البضائع المنقولة من دول شرق آسيا إلى دول افريقيا وأوروبا تمر

من جانبه شكر نائب رئيس الوزراء الكازاخستاني الغرفة على حُسن الاستقبال

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

صدقت «الاقتصادية» وسبق
وتأخر «بيتك» في الإفصاح

الحكومة 20 أكتوبر
مطلب فوطاة إمامية من والى
المعارضة تضمن بسرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129,904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كبير